

الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي

مشاريع وثائق كانون الثاني 2009

الإسم: الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي.
تعريف:

هو حزب يتبنى الماركسية منوهاً في التحليل, وهو شيوعي في السياسة والتنظيم, مع قطعه مع الكثير من المفاهيم والممارسات التي مارسها الشيوعيون, وهو يعبر الآن عن إرادة للانفتاح على البنى المحلية لتفعيل وتبينة الماركسية, منهجا وفكرا, مع العروبة والإسلام, الذي هو المكون الأساس للهوية الحضارية والثقافية للأمة العربية, كما يعبر أعضاء الحزب عن رؤية جديدة للماركسية يرونها من خلال هذه الرؤية بوصفها منهجا تحليلياً لجوانب الإقتصاد والإجتماع والثقافة من أجل تكوين رؤية سياسية, تشمل الأبعاد العالمية - الإقليمية - الداخلية, لإستنباط برنامج سياسي منها من أجل مكان وزمان محددين, وهم لا يرون الماركسية عقيدة تشمل إضافة لما سبق رؤية فلسفية للنظام الكوني-الطبيعي, بل يرون حرية الماركسي في أن يعتقد ما يراه من معتقدات دينية أو غير دينية - تجاه هذا النظام, وأن يمارس ما يراه وفقاً لذلك من شعائر وطقوس - أو لا يمارس - وفقاً لما يعتقده, لتكون الماركسية بناء على ذلك محصورة في إطار اقتصادي - اجتماعي - ثقافي - سياسي.

مدخل:

ونحن إذ نتقدم بهذا البرنامج, من المفيد القول انه ليس خطأ استراتيجياً لنعمل عليه في إطار طويل المدى بل هو برنامج مرحلي يركز على رؤية للانتقال بالمجتمع من الاستبداد والشمولية إلى الديمقراطية عبر برنامج مرحلي يطمح واضعوه إلى جعله متفقا عليه بخطوطه العريضة بين كافة القوى السياسية في السلطة والمواولة والمعارضة, وذلك لتجنب مخاطر الانتقال عبر الفراغ, كما حصل في العراق. هذا يعني بوضوح أن الاشتراكية ليست على جدول أعمالنا الراهن, ولكن هي غائبة سياسياً الآن, إلا أنها أيديولوجياً تبقى متضمنة عندنا, ونحن نؤمن, بخلاف لينين, ومع ماركس, بأن الديمقراطية واكتمال المرحلة الرأسمالية هي الطريق السالك إلى الاشتراكية, وهذا هو أهم درس يمكن استخلاصه من فشل التجربة السوفييتية. وفي الوقت نفسه, فإننا نؤكد في هذا الصدد, بأن ما سقط هو القراءة السوفييتية للماركسية, وهذا لا يؤثر على ما سنقره, كعرب سوريين عبر الماركسية, ومن واقعنا المحلي في المجالات القومية - الوطنية - الاجتماعية - الاقتصادية, حيث ننطلق من أرض هذا الوطن, وليس من تجارب وقراءات الأحزاب الأخرى للماركسية. إننا ننطلق مما سبق من أن كل حزب سياسي هو صاحب رؤية أيديولوجية / وقد أثبتت الخمسة عشر عاماً الماضية أن ما سمي بموت الأيديولوجيا كان خرافة كبرى ساهم الليبراليون الجدد وعلى رأسهم إدارة بوش الإبن في دحضها/. والفرق بين الأحزاب - أيضاً ممارسي البحث المعرفي - يتحدد بين استخدامهم لمناهج معرفية تنطلق من رؤية أيديولوجية, منفتحة وقابضة على الوقائع, وبين تلك الرؤى الأيديولوجية المنغلقة والمفارقة للوقائع.

الوضع الدولي:

- كان انهيار نظام الثنائية القطبية في عام 1989 - وما تبعه بعد عامين من سقوط وتفكك للإتحاد السوفيياتي - مدخلا إلى حقبة جديدة في العلاقات الدولية تحددت بواقع تحول واشنطن إلى قطب واحد للعالم.
- ظهر مقدار التفرد الأميركي في إدارة الأزمات: أزمة وحرب الخليج (1990-1991), حرب البوسنة (1992-1995), حرب كوسوفو (1999), فيما تفرّدت واشنطن بإدارة ملف تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي بين عامي 1991 و 2000 من مؤتمر مدريد حتى مؤتمر كامب دافيد بين عرفات وباراك. من جهة أخرى, استطاعت واشنطن تحديد آفاق المشكلات الإقليمية وتعيين سقوفها: نحو تغيير الخرائط من عدمه (أوروبا الشرقية بعكس الشرق الأوسط), إلى ضبط حدود التعامل مع " الدول المارقة " (إيران - كوريا الشمالية - كوبا... إلخ), ثم استخدام العوامل المحلية ضد القوى الكبرى الأخرى (استخدام أقلية التوتسي في روانده وبوروندي ضد أكثرية الهوتو الحاكمة الموالية تقليدياً لفرنسة), إلى استغلال المشكلات لتحجيم أدوار دول إقليمية معينة (مشكلات السودان ضد مصر, الأزمة اللبنانية ضد سورية بعد صدور القرار 1559 في عام 2004).
- كان غزو العراق فاصلاً في تاريخ أحادية القطب الأميركي للعالم: حصل هذا عبر تفرد أميركي كامل,

تجاهلت واشنطن عبره (وقفزت فوق) ممانعات باريس وموسكو وبرلين , ووضعت مجلس الأمن وراءها بعد خمسة عشر عاما من استخدامه واجهة للنفرد الأميركي .

- تركز الولايات المتحدة, منذ بداية أحاديثها القطبية , على موضوع السيطرة على منطقة الشرق الأوسط, لإدراكها بأنها " قلب العالم " وأن من يسيطر على هذه المنطقة " يسيطر على العالم " وفقا لتعبير الجنرال ديغول , فيما نراها لا تلتفت كثيرا إلى تطورات تبدو ليست لصالحها في مناطق أخرى من العالم, مثل أميركا اللاتينية التي تسمى بـ " حديقته الخلفية " , بعد صعود حكام وقوى يسارية إلى السلطة هناك خلال السنوات القليلة الماضية : هنا النفط, إضافة إلى الأهمية الاستراتيجية لمنطقة تشكل ملتقى القارات الثلاث القديمة , مضافاً لذلك موضوع (الإسلام) الذي يبدو, ليس بعيدا عن أذهان الغرب , اعتباره كـ " خطر أخضر " بديلاً عن " الخطر الأحمر " . إلا أن ذلك على ما يظهر ليس كافياً لتفسير هذا الاندفاع الأميركي الكبير نحو المنطقة منذ عام 1991 إلا إذا اعتبرنا أن هدف تأمين تطويق روسيا من الجنوب , بعد تحقيق ذلك من الغرب إثر السيطرة الأميركية على شرق أوروبا ووسطها والبلقان , وكذلك الصين من الغرب , لا يمكن تأمينهما بدون مسك المنطقة الممتدة بين أفغانستان والشايطء الشرقي للبحر المتوسط, ما يمكننا من تفسير اتجاه واشنطن, إثر السيطرة واحتلال العراق , نحو الصدام مع سوريا في بيروت , ومع طهران حيال برنامجها النووي , لملء فراغات السيطرة في المنطقة الممتدة بين كابول وبيروت .

- يمكن القول , بعد عقدين تقريباً من نظام الأحادية القطبية , بأن واشنطن قد استطاعت إلى حد كبير النجاح في تحقيق الكثير من الأهداف : تحجيم الدول الكبرى مثل الصين وروسيا وإخضاع الإتحاد الأوروبي والقضاء على ممانعات بعض دوله , أو على الأقل تحديد مسارات القوة الأوروبية الموحدة باتجاهات لا تتحو نحو تشكيل قطب مواز لواشنطن , وخاصة بعد أفول الاتجاهات الممانعة في بعض دوله (فرنسا - ألمانيا) لصالح اتجاهات التحاقية , يقدمها ساركوزي والمستشارة ميركل , تتجه إلى الاقتداء بالتحاقية البريطانيين , مع محاولة تحديد أدوار دول كبرى تتجه نحو القوة مثل الهند باتجاه التحاقية بالأميركان لاستخدامها ضد الصين و " الخطر الإسلامي " .

- بالمقابل فهي تعيش تعثرات كبيرة في الشرق الأوسط : في العراق وإن كان من غير الممكن القول بأنها قد فشلت هناك , فيما تميل التوازنات على صعيد المنطقة ككل في صراع (الدولي : واشنطن وحلفائها وتوابعها) مع (الإقليمي : حلف طهران - دمشق - حزب الله - حماس) لصالح (الإقليمي) بعد محطات (حرب / 12 / تموز) و (انقلاب حماس في غزة في صيف 2007) و (أحداث 7 أيار ببيروت) . يمكن استخلاص الخلاصة التالية كإجمال للوضع الدولي : نجحت واشنطن خلال ثمانية عشر عاماً في تعزيز واستقرار أحاديثها القطبية للعالم , ولا يظهر في الأمد القريب أو المتوسط , أفق لنشكّل قطب آخر للعالم , أو قوة يمكن أن تطرح نفسها كمنافس لواشنطن على الزعامة العالمية , فيما تقتصر المقاومات , أو الممانعات بالأحرى , على مناطق موضعية محددة من دول العالم , غالباً ما تكون أهدافها الحصول على اعتراف (القطب الواحد للعالم) بها كقوى إقليمية تحت المظلة , أو تريد فرض نفسها رغماً عن واشنطن (= طهران) أو في أجل الاعتراف بنظامها (= كوريا الشمالية) , وهذا لا ينفيه واقع الحركة العسكرية الروسية الأخيرة في جورجيا أو تلك التي تأخذ شكلاً سياسياً لتغيير الخارطة السياسية الأوكرانية , حيث لا تهدف روسيا من ذلك طرح نفسها مجدداً كقوة عالمية منافسة , وإنما هي تستفيد من الضعف الأميركي في الشرق الأوسط لمنع أميركا من اختراق " حدانقتها الخلفية " وفرض السيطرة أو النفوذ على الأخيرة .

شكلت الحرب عند واشنطن , منذ عام 1991 , وسيلة لخلق حقائق سياسية واقتصادية جديدة , وهذا ينطلق من إدراك صانعي القرار الأميركي بأن التفوق العلمي - التقني - العسكري , إذا لم يرافقه حقائق مكافئة أو موازية في الاقتصاد , على الصعيد الجغرافي - سياسي , فإن ذلك كله يمكن أن يؤدي إلى تقويض بناء الأحادية القطبية , وخاصة مع وجود مؤشرات إلى بزوغ قوى اقتصادية كبرى تتجه نحو العملاقة العالمية , في أوروبا الموحدة وعند الصين وربما مستقبلاً لدى روسيا , ما يجعل الحرب وسيلة لخلق حقائق اقتصادية لصالح القطب الواحد ومعيقة أو وقائية تجاه العملاقة الاقتصادية المقبلين , وخاصة إذا تمت السيطرة على احتياطيات النفط العالمي من قبل الأميركيكان في الشرق الأوسط (60%) ومنطقة القفقاس - بحر قزوين) (18%) .

هناك أسئلة تطرح على ضوء تطورات الوضع الدولي خلال حوالي العقدين من عمر نظام (القطب الواحد للعالم) : لماذا كان النجاح الأميركي بهذه السهولة والسيولة في تثبيت وترسيخ نظام الأحادية العالمية : هل هذا بسبب عدم وجود مشاريع مضادة ذات طابع أيديولوجي - سياسي , كما كان الأمر في زمن الثنائية القطبية , أم أن الاقتصاد (تنتج أميركا 70% من الإنتاج التقني العالمي) وهي لها وحدها ثلث الناتج الاقتصادي الإجمالي للعالم) كان مقررًا في ذلك , كما كان مقررًا حاسماً في كسر الثنائية القطبية مع السوفييت ؟ من جهة أخرى : هل المصاعب التي واجهتها أميركا في تنفيذ مشروعها لـ " إعادة صياغة المنطقة " البادية

من البوابة العراقية، منذ حرب تموز وفشل اسرائيل فيها ما انعكس لاحقاً في محطات (14 حزيران 2007 بغزة) وفي (اتفاق الدوحة)، يمكن أن تقود المرء للقول بأن المشروع الأميركي قد فشل في المنطقة، أم أنه يواجه فقط مصاعب وتعثرات، ستستطيع الولايات المتحدة تجاوزها؟...
ثم: ماهي علاقة الوضعية الأميركية الراهنة في الشرق الأوسط بعملية الإستيلاء الظاهرة للقوة الروسية التي أظهرتها مؤخراً أحداث جورجيا؟..... وأيضاً: بما علاقة ذلك باستيلاء الدور الفرنسي، تجاه سوريا وفي جورجيا، أم أن ذلك ليس بواحد استقلالية وإنما أدوار بالوكالة عن الأميركي بسبب توكل وضعف راهن عند الأخير، وهو ما يجب طرحه تجاه أدوار مثل الدور التركي الأخير في المفاوضات السورية الإسرائيلية، والإتجاه العام لتعميم دور أنقرة في المنطقة؟.....
كل ذلك يقود إلى سؤال كبير: هل نحن نتجه، بسبب تطورات الشرق الأوسط والقفاس وبعض ارهاصات التمرد العلني لبعض دول أميركا اللاتينية على الهيمنة الأميركية (فنزويلا وبوليفيا)، إلى انكسار نظام الأحادية القطبية باتجاه تشكل نظام دولي جديد لم يتحدد ملامحه، أم أن هناك استيقاظ وتحين فرص من دول كبرى (روسيا + فرنسا) أو دول اقليمية رئيسية (جنوب أفريقيا- البرازيل - إيران - تركيا) إما هي تحت ايقاع القطب الواحد أو أنه سيستطيع احتوائها (روسيا) أو كسرها أو احتوائها (إيران)، من حيث أنها تنوي بحركاتها إلى تحسين مواقعها في النظام الدولي القائم بعد عام 1989=روسيا، أو فرض موقع معين لها في منظومته الشرق أوسطية يكون لها فيه دور رئيسي=إيران؟.....
في الجانب الإقتصادي للوضع الدولي: أتت الأزمة المالية العالمية بدءاً من شهر أيلول 2008، التي بدأت من المركز في نيويورك، لتطرح وتبين مآزق المشروع الإقتصادي الذي حملته للرأسمالية المنظومة الأيديولوجية الليبرالية الجديدة، خلال العقود الثلاثة الماضية، الذي يحوي خصيصة رئيسية متمثلة في الدور الرئيسي لرأس المال المالي في البنية الرأسمالية، فيما كان الصناعي والتاجر يحتل هذا الموقع حتى بداية الربع الأخير من القرن العشرين. من الواضح، عبر معالجات الأزمة على الصعيدين الأميركي والأوروبي، أن هناك عودة عن الوصفات الإقتصادية التي قدمتها الليبرالية الجديدة، وأن هناك رجعة للوصفات التخيلية للدولة كما حصل بعد أزمة 1929-1932.
هناك سؤال يطرح نفسه، هنا: ماهي الإنعكاسات الأيديولوجية والسياسية والإقتصادية، في الغربيين الأميركي والأوروبي وفي كافة مناطق العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط، للوضع التراجعي والمآزقي لمشروع الليبرالية الجديدة "في إعادة صياغة العالم من خلال سلطة القطب الواحد" وفي الإقتصاد كحصيلة لثمان سنوات من عمر إدارة بوش الابن؟..... أي: هل سينعكس ذلك في خريطة أيديولوجية مختلفة للعالم، يكون فيها اليسار الماركسي قوياً من جديد، بعد ضعف قوي أصابه إثر هزيمته أمام مشروع الليبرالية الجديدة الذي حملته إدارتي ريغان وبوش الأب في الثمانينيات، ثم أوصله بوش الابن لذروته، ويكون فيها لليمين انزياحات عن أيديولوجية الليبرالية الجديدة؟.....
الوضع العربي والإقليمي:
تأتي الخصيصة الرئيسية للوضع العربي الراهن وتتحدد من خلال فشل التيار القومي العربي، بجناحيه البعثي والناصرية، في تحقيق برامج التي تركزت على المواضيع الأربعة التالية: 1- فلسطين، 2- مقاومة الهجمة الأميركية على المنطقة، 3- الوحدة العربية، 4- التنمية والتحديث.
أصبحت إسرائيل بعد ستين عاماً من نشوئها أقوى، وهي تتجه شيئاً فشيئاً لكي تكون " جزءاً " من المكونات السياسية المعترف بها من الأنظمة العربية، ولا يختلف في هذا الشأن معها من قبل هذه الأنظمة إلا على دفتر الشروط للتسوية، فيما أصبحت الولايات المتحدة " قوة إقليمية " بعد احتلال العراق، وهي تقرر الآن الكثير من محطات وسياسات بعض الأنظمة العربية الخارجية، وتحدد الكثير من السياسات الداخلية، أيضاً، في العديد من بلدان العرب، كما تأخذ الآن، عند بعض القوى المعارضة وضعية الحليف أو " القوة المرتجاة " أو " المنقذ " .
لن نتحدث عن وضعية الوحدة العربية فيما تمور وتبرز إلى السطح عوامل الانقسامات البنيوية في المجتمعات العربية أو تطفو الانتمايات والميول الما قبل - وطنية، ولن نتحدث أيضاً عن مصر التي لم تستطع حتى الآن حل مشكلتها الغذائية، لتصبح رهينة لمعونات القمح الأميركية، بينما يزداد الفارق الطبقي إلى حدود شاسعة بين الأغنياء والفقراء، فيما سوريا التي كانت في عام 1975 توازي أو تقترب من دخل ماليزيا للمواطن الفرد (676 / 716 دولار)، قد أصبحت في عام 2002 وفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، في المرتبة (108) من أصل (173) دولة، فيما ماليزيا في المرتبة (59) .
أدى هذا الوضع العربي إلى تراجع التيارات التحديثية: القومية والماركسية لصالح التيارات الإسلامية الأصولية، وبفرعها السني والشيعة، وإلى بروز قوى إسلامية أكثر تشدداً من الأصولية، برزت بعد حرب الولايات المتحدة وغزوها للعراق في عام 2003 تمثلت في تيار (السلفية الجهادية)، فيما كان

تيار (الليبرالية الجديدة) في وضعية الصدى للمشروع الأميركي للمنطقة الذي توضحت أبعاده السياسية - الاقتصادية - الثقافية بعد غزو العراق من خلال (مشروع الشرق الأوسط الكبير) / 13 شباط 2004 / الصادر عن الخارجية الأمريكية .

أنتت أمريكا إلى العراق، كبوابة للمنطقة لتأمين مصالحها الآتية والمستقبلية ، وذلك من خلال سيطرتها على نفطه وعلى موقعه الاستراتيجي ، ومن أجل التحكم المباشر ومنع نشوء قطب آخر، ومن أجل منع تأسيس أي قوة عربية كبرى ومستقلة تواجه إسرائيل . ويلاحظ تركيز كل طرف من التيارات السياسية العربية على عامل واحد لهذا المعجىء، إلا أننا يمكن أن نقول بأن ما طرحته الإدارة الأمريكية من برنامج رافق دبابتها، والمتمثل بمشروع " الشرق الأوسط الكبير " ، قد كان ذرا للرماد في العيون .

على ضوء ذلك ، كانت السياسة الأميركية ، بعد احتلال العراق ، تحاول إعادة صياغة شؤون المنطقة على الأصعدة كافة ، فلم تقتصر على الضغط على الأنظمة من أجل سياسات ملائمة إقليمياً ، بل حاولت التدخل في الشؤون الداخلية لمختلف الدول العربية ، ومنها الحليفة لها ، حتى وصلت إلى المناهج الدراسية ، ومنع تدريس آيات القرآن الكريم التي تحض على الجهاد وتتناول اليهود .

كان العراق بوابة من أجل ذلك ، أما لماذا اختير العراق كبوابة فقد كان ذلك بسبب عزلة النظام العراقي العالمية والإقليمية ، وبسبب الفجوة بين النظام والمجتمع ، وبسبب موقعه الإستراتيجي ، وكونه يحوي ثاني احتياطي للنفط في العالم . وقد انطلقت أمريكا من هذه البوابة لترتيب أوضاع المنطقة عبر سياسة هجومية كان أحد عناوينها (القرار 1559) الذي يحوي تصوراً للمنطقة الممتدة من كابول حتى شرق المتوسط، وقد كان اصطدام واشنطن مع دمشق ناتجاً عن تغيير نظرة الأميركيين إلى الأدوار الإقليمية لدول المنطقة، ونتجاً عن سياسة السلطة السورية الممانعة تجاه العراق المغزو والمحتل، ماجعلها تدفع فاتورة سياستها العراقية في بيروت 2005.

أظهرت الأوضاع العربية هشاشة داخلية أمام الاختراق الأميركي، الذي أخذ أشكالاً عدة في السنوات القليلة الماضية، من الاحتلال إلى اللعب على المكونات الداخلية لتحقيق الأجنداث الأميركية (لبنان-السودان) وصولاً إلى مراهنات تيارات سياسية عربية على الخارج الأميركي لتحقيق سياساتها المحلية في بلدان عربية عديدة، فيما كان الحكام بمعظمهم في وضعية المتكيف والمنحني أمام المتطلبات الأميركية في القضايا الإقليمية وعلى الأصعدة الداخلية.

إن هذه الهشاشة التي ظهرت أمام الأميركيين، وقبل ذلك أمام الاسرائيليين، قد كانت حصيلة لنصف قرن من حكم التيار القومي، بفرعيه الناصري والبعثي، في العواصم الثلاث الأهم للعرب، والتي امتدت إلى الاقتصاد والاجتماع والثقافة، لتبين حصيلة كاملة من الفشل على هذه الأصعدة، بعد حكم لفرد أو حزب واحد، كان فيها غياب كامل للحريات الديمقراطية لقوى المجتمع.

من المهم جداً، وربما الأهم، هزيمة المشروع الأميركي في العراق، أما كيف أو مامدى تطابقنا مع أساليب المقاومة، فهذا متروك لأهل العراق، ومن الثابت أنه ولامقاومة في العراق تحظى بدعم كل العراقيين أوغالبيتهم، أما فيما يتعلق بامتداد المشروع الأميركي إلى المنطقة، بعد مجيء الأميركيين إلى بغداد، فمن الضروري عدم التطابق مع أجنذاته ومواجهته، سواء المتعلقة بلبنان، أو في أي منطقة أخرى من العالم العربي .

يلاحظ هنا، تأثر موضوع الصراع العربي-الاسرائيلي بمجيء واشنطن للمنطقة عام 2003، حيث ترافق هذا المعجىء مع موت عملية التسوية التي بدأت عام 1991 في مدريد، ومن الواضح أن انطلاقها من جديد سيكون مرتبطاً مع استكمال "إعادة الصياغة" الأميركية للمنطقة، وهو ماتلاقت معه السياسات الاسرائيلية في عهد شارون وأولمرت، وقد أثبتت اسرائيل أنها امتداد مستمر للمشروع الغربي، وأنها مازالت مستعدة لأداء دور الوكيل، كما حصل في حرب 12 تموز الأخيرة في جنوب لبنان، وهذا ما يؤكد أن اسرائيل كانت تدخل على المنطقة العربية، ومن الصعب التصالح مع أو القبول به من قبل العرب، سواء وقع الحكام مع تسويات أم لا، وهو ما أثبتته تجارب العقود الأخيرة في مصر والأردن وبعد (اتفاق أوسلو) الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية، مما يؤكد ضرورة تضافر كافة الجهود العربية وتوجيهها باتجاه سياسة تحريرية لجميع الأراضي العربية المحتلة، ومنها أرضنا السورية المحتلة في هضبة الجولان .

من الواضح الآن، أن هناك غياباً للمشروع العربي، في ظل حضور المشروع الأميركي، والمشروع الاسرائيلي، مع بداية بروز وبلورة المشروع الإيراني في المنطقة، خصوصاً بعد المكاسب التي حصل عليها الإيرانيون جراء الغزوين الأميركيين لأفغانستان والعراق، وإزاحة الأميركيين لنظامين كانا من ألد أعداء إيران في المنطقة. إن خطورة المشروع الإيراني تتأتى من كونه مشروعاً خاصاً لبلد إقليمي رئيسي يبحث عن تسويات مع القطب الواحد للاعتراف بدور إقليمي رئيس له في المنطقة، وهو ما سيكون بالضرورة على حساب العرب كما جرى في عراق 2003، ويتأتى من كونه يحمل بعداً مذهبياً-يعطي بعده القومي-سيصطدم (واصطدم) بغالبية العرب، وهو ما يمكن أن يعيد العرب والمنطقة إلى صراعات لن

يستفيد منها سوى الأميركي والاسرائيلي، من دون نسيان تناقض السياسة الايرانية في جنوب لبنان (وهي ايجابية تجاه العرب) مع سياسة طهران في العراق، إذ أنها تغطي سياستين متناقضتين، واحدة في النجف والثانية في الضاحية الجنوبية لبيروت، لتحقيق الأهداف القومية الإيرانية عبر هذين الممرين، مع تسجيل أن تعبئة النظام العربي الرسمي للولايات المتحدة، خلال الثلث الأخير من القرن العشرين، هي العقبة أمام نشوء مشروع عربي مستقل في المنطقة .

كمجمل للوضع العربي، يمكن القول بأنه تتحدد المرحلة العربية القائمة من خلال (الوطني)، أي من خلال الموقف من مشاريع الولايات المتحدة الهادفة إما إلى الاحتلال (العراق) أو الهيمنة (لبنان) أو التأثير (مصر) أو تغيير السياسات (سوريا) : في مناطق، تخضع للاحتلال، يكون (الوطني) لوحده هو عامل التحديد، وربما أيضاً في مواضع مخصصة مثل لبنان، أما في بلدان عربية أخرى فلا يمكن أخذ (الوطني) مجرداً وإنما يجب أن يكون مشروطاً بـ (الديموقراطي)، إلا إذا تعرض البلد لهجمة خارجية أو اعتداء عسكري، فيما تفرض التحولات نحو رأسمالية السوق، الموجودة في بلدان عربية عديدة كانت تنتهج نمط (الاشتراكية العربية) أو خط (التطور اللارأسمالي)، وفقاً للمصطلح السوفياتي، الأخذ بثالوث (الوطني - الديموقراطي - الاقتصادي الاجتماعي) كرزمة واحدة، بعد أن تعوّلت الرأسمالية الجديدة، مستقلة بالقوى الحاكمة، في هجمتها على الفقراء والفئات الوسطى، ما يهدد النسيج الاجتماعي القائم .

يمكن أن يطرح ذلك حدود التحالفات، أو التنازلات، وبين التيارات السياسية العربية الرئيسية الإسلامية، القومية، الماركسية، الليبرالية : من الواضح في هذا المجال أن (الديموقراطية) تجمع هذه التيارات الأربعة في بلدان عربية عدة، مثل سوريا ومصر، إلا أن تجربة (إعلان دمشق) تبين بأن ذلك لم يعد كافياً، إذا لم يقترن بالموضوع الوطني، أي الموقف من (العامل الأميركي)، الأمر الذي أدى إلى انقسام (إعلان دمشق) طوال سنتين من عمره، حتى انفجر ذلك في الاجتماع المنعقد لمجلسه في الشهر الأخير من عام 2007، عندما تم إقصاء التيارين القومي العربي والماركسي من قيادة (الإعلان)، لصالح سيطرة (الاتجاه الأميركي) على هذه القيادة عبر ثالوث (ليبرالي - إسلامي إخواني - قومي كردي) اجتمعت أطرافه الثلاثة على تأييد المشروع الأميركي للمنطقة، حيث كان الموقف من هذا المشروع هو مسطرة التلاقيات والتباعدات بين هذا (الثالوث) والتيارين القومي العربي والماركسي في (إعلان دمشق) .

بالمقابل، إن (الوطني) يجمع في العراق المحتل بين (الإسلامي) و (القومي) و (الماركسي) المختلف مع قيادة الحزب الشيوعي العراقي الملتحقة بسلطة الاحتلال الأميركي، إلا أنه لا يمكن أن يجمع لوحده، إلا في ظروف عدوان أو غزو خارجيين التيارات السياسية المتفقة أو المتقاربة في الموقف من (العامل الأميركي) ببلد يعيش تحت أوضاع غير ديموقراطية، مثل سوريا، فيما يكون (الاقتصادي الاجتماعي) غير مقرر، أو لا يوازى (الديموقراطي) في تقرير التلاقيات والتباعدات بين مواقع القوى السياسية بالبلد المذكور على اختلاف وتنوع اصطفاقاتها في الخريطة السياسية .

الوضع الداخلي السوري:

تعيش السلطة السورية، الآن، مأزق العجز عن الإصلاح (= الاقتصاد - الإدارة - القانون - السياسة) المترافق مع عجز البنية المتولدة عن 8 آذار 1963 على الاستمرار ضمن شكلها القديم. يرخي، هذا، بثقله على الأوضاع السورية ويسمها بطابعه، وخاصة في المرحلة التي أعقبت وفاة الرئيس حافظ الأسد في عام 2000. بالمقابل، فإن المعارضة السورية تعاني من عجز ليس فقط عن الفعل والتأثير وإنما حتى عن القدرة على إنتاج رؤى سياسية مطابقة للوقائع، بعكس فترة ما قبل عام 2000، والملاحظ أنها لم تعد ترسم سياساتها وتحدد توجهاتها من خلال موقعها وذاتها، بل عبر دلالات الآخرين، سواء عبر التطابق معهم أو المراهنة عليهم أو عبر التعاكس معهم. وفي الوقت نفسه، تعيش سوريا حالة تتوافق فيها أزماتها الداخلية مع اتجاه دورها الاقليمي نحو منحى الضعف، وهو ما يجعل البلد في وضع مأزوم وصعب، لم يواجهه منذ عقود، وهو مأزق لن ينتهي حتى ولو استطاعت السلطة الخروج من عزلتها من خلال فتح قنوات، كما جرى مؤخراً مع الفرنسيين والأوروبيين في صيف عام 2008 عقب (اتفاق الدوحة) .

من الصعب أن تستمر الأوضاع على ما هي عليه، في المستقبل المنظور أو المتوسط، وخاصة في ظل استمرار واشنطن في محاولة فرض أجنداتها في المنطقة، سواء في الحدود الشرقية لسوريا أو في عند حدودها الغربية. لذلك من الضروري عدم تكرار ماجرى في العراق أولبنان على الصعيد السوري، من خلال البحث عن شكل من الإجماع الداخلي، أو شبه الإجماع، يؤدي بالسوريين إلى تجنب منزلقات ماجرى في بغداد أو بيروت .

إن الهاشمية التي تعيشها سوريا، الآن، هي محصلة للمسار الداخلي الذي بدأ قبل أربعة عقود، والذي كان يغطيه الغطاء الدولي للنظام في فترة الحرب الباردة ثم في العقد الذي أعقب انتهائها، وتعود هذه الهاشمية إلى غياب الحريات الديموقراطية والتفرد بالسلطة، وإلى عدم القدرة على تحقيق البرنامج القومي والوطني

ضد اسرائيل, وإلى الفشل في الأصدعة الاقتصادية والاجتماعية .
إن الخروج من هذا المأزق الذي تعيشه سوريا يجب أن يوضع على رأس جدول أعمال الجميع, في السلطة
والموالات والمعارضة, وهذا يعني حاجة سوريا إلى مرحلة انتقالية يتشارك فيها الجميع في الجهد من أجل
نقل البلد من الوضع الراهن, بما يحويه من أزمات ومخاطر, إلى وضع جديد.

نحن نرى ضرورة أن تتضمن المرحلة الإنتقالية التالي:

- 1- اعتراف الجميع بالجميع في الساحة السياسية السورية على أصدعة السلطة والموالات والمعارضة.
- 2- تعديل مواد الدستور التي تتضمن احتكار السلطة من قبل حزب البعث.
- 3- الغاء حالة الطوارئ ورفع الأحكام العرفية.
- 4- السماح لجميع التعبيرات السياسية التي يفرزها المجتمع السوري بالظهور والتعبير والنشاط.
- 5- الدعوة إلى مؤتمر وطني عام يشارك فيه الجميع, من السلطة القائمة والموالات والمعارضة, لوضع
(ميثاق وطني) يبين القوى السياسية والمنظمات, يؤكد على نبذ العنف والتقييد بالقانون العام ومبدأي التعدد
والتداول, ولوضع (دستور مؤقت) للبلاد, و(قانون للأحزاب) و(قانون للإنتخاب), ويتفق فيه على سياسة
اقتصادية-اجتماعية تكون موضع اجماع وطني.
- 6- تستمر المرحلة الإنتقالية عدداً من السنين, تبقى فيها السلطة القائمة, وتسود فيها الحريات, كطريق إلى
انتخابات عامة لبرلمان جديد, يكون انتخابه خاتمة للمرحلة الإنتقالية, وبداية لمرحلة جديدة, على أن يحدد
المؤتمر الوطني أليات ومدة المرحلة الإنتقالية .

خاتمة:

إننا ننطلق في هذا المشروع لبرنامج سياسي من ذهنية منفتحة على الجميع, تبتعد عن منطق الأبيض
والأسود, وهي تزيد القطع مع الكثير من ممارسات الماركسيين, السوريين والعرب والعالميين, لبناء ماركسية
جديدة, في المعرفة والسياسة, تبتعد عن الإطلاقيات والأحكام الجاهزات والإستقطابات التي كانت
تبنى-وما زالت- على منطق الخنادق المتقابلة, ونحن نريد التأكيد على أننا لم نتجاوز بعد, مرحلة التحرر
الوطني, وعلي أننا ننظر إلى الديموقراطية, والجانب الاقتصادي-الاجتماعي, من خلال دلالة (الوطني), ونحن
نشعر انطلاقاً من ذلك بضرورة انفتاح الجميع على الجميع تحت مظلة وطنية-ديموقراطية يتشارك الجميع
في انشائها, ونحن ننظر إلى تحالفاتنا القادمة, وتلاقياتنا, على ضوء ذلك.
إننا ندعو القوى السياسية السورية إلى التخلص من اللغة المتخشبة والخطاب التعبوي القائم, وفي
معظمه, على طمس حقائق و اظهار أخرى لغايات تعبوية وايدولوجية. ونحن نرى أن الماركسية
العربية, ومنها السورية, تحتاج إلى القطع مع الكثير من ممارسات العقود الثمانية الماضية, من خلال نظرة
جديدة إلى العروبة (التي مازالت قوية في الشارع العربي) والاسلام, وإلى الإبتعاد عن الإرتباط بمراكز
دولية.

مشروع رؤية اقتصادية

- 1 -

إن فهمنا للتطورات الاقتصادية والمؤسسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يحدد طبيعة الاقتصاد الدولي
المعاصر حيث كانت هذه الحرب فاصلاً رئيسياً لمرحلة زائلة وبداية لمرحلة جديدة, تعرضت هي الأخرى
لتغيرات عميقة إثر انتهاء الحرب الباردة, وربما بشيء من التعميم والتبسيط يمكن القول: إن العالم عرف
درجة كبيرة من الاستقرار والوضوح في علاقته الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر منذ سقوط نابليون
وإبرام معاهدة فيينا عام /1815/ من ناحية, وحتى قيام الحرب العالمية الأولى /1914/ من ناحية
أخرى.

سادت خلال هذا القرن الرأسمالية الصناعية, وسيطرت الامبراطوريات الاستعمارية على مجمل الكرة
الأرضية خارج أوروبا, وتم الاعتراف بنظام حرية التجارة على أوضاع الاقتصاد العالمي, وأخذ العالم
بشكل عام في علاقته التجارية بقاعدة الذهب وثبات أسعار الصرف, مع قيام الجنيه الأسترليني بالدور

الأساسي في المعاملات التجارية، والتي كانت لندن مركزاً لها، وغلب مذهب حرية التجارة وحياد المالية العامة على الفكر الاقتصادي، وحد من تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية، فأصبحت الدولة حارسة تؤمن الدفاع والأمن والعدالة ويتكفل السوق بالدور الاقتصادي الرئيسي، وليس معنى ذلك أن الدولة تخلت تماماً عن كل دور اقتصادي، حيث كانت تقف وراء المصالح الاقتصادية الغالبة، سواء بتوفير عناصر البنية الأساسية اللازمة، أو بتحقيق الاستقرار القانوني والنقدي الضروريين لاستمرار المعاملات، أو بالتدخل المباشر وأحياناً بالقوة العسكرية لحماية المصالح الرأسمالية خارج الحدود، وظهر ذلك بوجه خاص في حماية المصالح الاستعمارية في مستعمرات الدول الصناعية وراء البحار، إلى أن أتت الحرب العالمية الأولى تقويضاً لهذه الأوضاع وكان أول الضحايا هو نظام الذهب واستقرار أسعار الصرف، فعند قيام الحرب اضطرت الدول التجارية للتخلي عن قاعدة الذهب مع إفراط في إصدار النقود الورقية لمواجهة احتياجات الحرب، كما وفرضت القيود على التجارة التي توقفت تماماً بين المتحاربين، وقبل انتهاء الحرب ظهرت بوادر انقلاب على المفاهيم السابقة لما قامت الثورة البلشفية وخرجت روسيا من الحرب عبر معاهدة (برست - ليتوفسك) آذار 1918 ثم لم تلبث الدول الغربية أن تدخلت في حرب غير معلنة ضد روسيا ومن ثم بعد هزيمة ألمانيا تشرين ثاني 1918 تم إبرام معاهدة فرساي /1919/ وفرضت تعويضات مالية على الدولة المنهزمة، فانزلت ألمانيا إلى هاوية التضخم، ولانخفاض مستمر في قيمة العملة فيما عرف بالتضخم الهائل، ولم تغلح المحاولات في تثبيت الأسعار وحماية العملة، ومن ثم استمرت البطالة وزادت زيادة كبيرة، ولم تستقر الأحوال إلا بوصول الحزب النازي إلى السلطة عام 1933، تحت خطر الوقوع في الشيوعية. هنا حاولت بريطانيا المنتصرة بالحرب، العودة إلى النظام الاقتصادي الذي كان سائداً قبل الحرب الأولى، حيث اختار تشرشل وزير المالية آنذاك العودة إلى قاعدة الذهب في العام /1925/ على أساس العودة إلى سعر الإسترليني بالنسبة للذهب وفقاً للسعر السائد في فترة ما قبل الحرب ودون مراعاة ما أصاب الاقتصاد البريطاني من اختلالات بسبب الحرب، في وقت كانت بريطانيا بحاجة إلى تخفيض عملتها لا إلى رفعها. وبالفعل عرفت بريطانيا كساداً لم تلبث بعدها أن تخلت عن قاعدة الذهب /1931/، شهد فيها الاقتصاد العالمي أكبر أزمة اقتصادية، انهارت فيها البورصات، وتضخمت أعداد العاطلين في بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفي ألمانيا، ما عرف وقتها بالكساد العظيم منذ تشرين الأول /1929/، حيث بدأت الدول في الأخذ بسياسات الحماية الجمركية، والحروب من أجل تخفيض العملات بقصد كسب الأسواق، والالتجاء إلى اتفاقيات المقاصة، واتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية.

في الوقت الذي كانت فيه الاقتصادات الغربية تتخبط، حاول الاتحاد السوفييتي الأخذ بنظام اقتصادي نقيض للرأسمالية وهو النظام (الشيوعي). انكفأت روسيا على نفسها وأخذت بفكرة الاشتراكية في بلد واحد، بعد فترة من حروب التدخل في شؤونها الداخلية ومحاولة النظام البلشفي إثارة الثورة الشيوعية العالمية. جاءت الأزمة الاقتصادية /1929/، لتخفف من حدة الحصار الاقتصادي المفروض على روسيا، حيث اضطرت العديد من الشركات الأمريكية، في إطار بحثها عن الأسواق، إلى تقديم تسهيلات في الدفع لروسيا، مما ساهم في نجاح الخطة الخمسية الأولى عام /1929/ حيث كانت بداية الخطط الخمسية في الاتحاد السوفييتي والتي توافقت مع الأزمة الرأسمالية الكبرى.

كانت التناقضات الناجمة عن الحرب مؤدية إلى انهيار نظام النقد القائم على قاعدة الذهب، وظهور الأزمة الاقتصادية، وفشل الدول الغربية في السيطرة عليها، وفي قيام نظام اقتصادي معارض في روسيا، ومن ثم ظهور نظام نازي معادي ومتعطش للثأر، وفي نفس الوقت غلبت السياسة الحمائية على سلوك الدول، وتراجعت حرية التجارة وتعددت اتفاقيات الدفع، وازدادت الرقابة على انتقال الأموال والسلع. فيما على الصعيد السياسي، غلب المد الفاشي وانحسرت الديمقراطية ومن ثم فشلت عصبة الأمم، ثم كان لا بد من حصول الأزمة، فجاءت الحرب العالمية الثانية باعتبارها نتيجة منطقية للقلق والاضطراب الذي عم بعد سقوط النظام العالمي الذي كان سائداً قبل الحرب العالمية الأولى، ثم بدأ العمل لصياغة نظام عالمي جديد.

بدأ العمل لتأسيس النظام الاقتصادي الدولي الجديد قبل نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، لم يلبث أن خيم على العالم شكل جديد من الحرب الباردة منذ 1947 بين المتحالفين، الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشرق بقيادة الاتحاد السوفييتي.

لقد تكوّن النظام الاقتصادي تحت مقتضيات الحرب الباردة ومن ثم جاء انهيار (النظام الاشتراكي) ونهاية الحرب الباردة عام /1989/.

قبل الحديث عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد لا بد من تسجيل ملاحظة مهمة، هي أن الحرب كانت دائماً عنصراً أساسياً في تطور الرأسمالية حتى أن تاريخها حتى عام /1945/ كان سلسلة من الحروب، حروب إقليمية لتوسيع مملكة على حساب أخرى (حرب المائة عام - حرب الثلاثين عام - حرب السنوات السبع - حروب الثورة الفرنسية وحروب نابليون - الحروب بين ألمانيا وكلا من فرنسا والنمسا - الحروب

الروسية العثمانية) ثم كانت الحروب الاستعمارية لغزو أقطار خارج أوروبا، أو لإعادة اقتسام المستعمرات، انتهت بحربين عالميتين لم يفصل بينهما إلا عشرون سنة، وكانت تلك الحروب وسيلة لإثراء الرأسماليين من توريد ما يلزم للقوات المسلحة ومن طعام وكساء وسلاح ونخائر، فضلا عن الاستفادة من كل توسيع لرقعة الإمبراطورية التي ينتمون إليها، حيث يرى بعض المفكرين أن الحرب تدمر فائض الإنتاج التي تقصر السوق المحلية على استيعابه، إذ لوحظ التوازي الزمني بين الأزمات الدورية التي عرفتها أوروبا والولايات المتحدة كل عشر سنوات تقريبا والتي بلغت ذروتها في الكساد العظيم (1929-1934) والذي كما أسلفنا وفر الأرضية لظهور الفاشية في إيطاليا عام 1922 والنازية الألمانية بطابعها العدواني الظاهر، والذي ساق الجميع إلى الحرب العالمية الثانية، كما أن تكرار الحروب يفرض على الشعوب التعصب القومي وتمجيد الأمة وإعلاء قيمة الاستشهاد في خدمتها مما يحفظ جذوة كراهية الآخر وتقبل الثأر منه بالقتال، وظهر في كل دولة اعتقاد بأن بينها وبين دولة أخرى عداً أبدياً.

تعتبر الحرب العالمية الثانية نقطة البداية للنظام الاقتصادي الدولي المعاصر، لذا يتوجب دراسة الأوضاع الاقتصادية القائمة عند نهاية الحرب العالمية الثانية والمشاكل التي وجهت العالم آنذاك وسبل معالجتها عبر مجموعة من المؤسسات الاقتصادية التي أنشئت لهذه الغاية.

لا يمكن استعراض الأوضاع الاقتصادية القائمة عند نهاية الحرب العالمية الثانية بشكل تفصيلي، وإنما يمكن الإشارة إلى بعض القضايا التي كان لها تأثير كبير في التطورات اللاحقة للنظام الاقتصادي العالمي. هنا يمكن الإشارة إلى ثلاث قضايا فرضت نفسها بشكل جلي عند نهاية الحرب:

- إعادة إعمار أوروبا بعد الدمار الذي خلفته الحرب حيث ظهر مفهوم النمو الاقتصادي واستخدامه باعتباره معياراً للتقدم.

- المواجهة بين نظام اقتصادي يعتمد اقتصاد السوق وآخر يعتمد مبدأ التخطيط.

- التنمية الاقتصادية للعالم الثالث باعتبارها مشكلة رئيسية في عالم ما بعد الحرب، حيث انقسم العالم إلى جنوب متخلف وشمال متقدم.

كانت نتائج الحرب العالمية بالغة القسوة على كل من أوروبا واليابان، فقد دمرت بنيتهما الأساسية وهدمت صناعاتهما. وكان لا بد من أجل مواصلة الحياة من إعادة بناء القدرة الاقتصادية لهما، كما أن حجم الدمار الهائل، الذي أصاب بصورة خاصة اليابان وروسيا وألمانيا، كان يتطلب استثمارات هائلة لإعادة النشاط الاقتصادي لها.

كما كان من نتائج الحرب ظهور خطر ما يسمى بـ (الشيوعية) حيث أن الأحزاب الشيوعية وخاصة في فرنسا وإيطاليا كان لها مواقف بطولية ضد النازية والفاشية مما أكسبها مواقع متقدمة في الواقع السياسي في تلك الدول، كما تلقت الكثير من الدعاية والتأييد من الإتحاد السوفييتي بسبب الانتماء العقائدي، وممالة من الدول الغربية لهذه الأحزاب بسبب ظروف الحرب والعدو النازي المشترك، كما أن أوضاع ألمانيا غداة الحرب، وهي ممزقة اقتصادياً ومقسمة بين الدول الغربية والإتحاد السوفييتي، قد زاد من حدة التوتر واحتمال المواجهة، فكانت المبادرة المهمة التي قدمها وزير خارجية أمريكا جورج مارشال في (5 حزيران/1947) مما عرف بمشروع مارشال. حيث وضعت خطة لإعمار أوروبا كما والإتحاد السوفييتي. ومن جهة أخرى كان حجة الاقتصاد الأمريكي عاملاً مهماً في هكذا مشروع، عندما كان دخول الولايات المتحدة الحرب نهاية عام 1941/ قد ساعد على إنعاش الاقتصاد الأمريكي الذي عانى من ركود شديد منذ أزمة 1929/ فكانت استعادته عافيته في تلك الحرب حيث حصل على طاقة إنتاجية كبيرة لأغراض هذه الحرب، حيث كان، وعلى العكس من الدول الأوروبية، اقتصاد الحرب يمثل إضافة للاقتصاد الأمريكي وليس اقتطاعاً منه.

وجاءت الاستقطابات التي حصلت لتعجل من القيام بتنفيذ مشروع مارشال، ومن النتائج المهمة لمشروع مارشال العمل على الإسراع بتحرير التجارة وإزالة القيود، وبذلك ساهم في وضع أساس النظام العالمي القائم على حرية التجارة، وحرية انتقال رؤوس الأموال ليعرف العالم الصناعي ربع قرن من النمو الاقتصادي من 1945/ وحتى عام 1970/، ومن ثم بدأت الأزمة الاقتصادية. بدأت بالأزمة الاقتصادية عام 1972/ ومن ثم أزمة النفط 1973-1979/ وبعدها أزمة المديونية عام 1982/.

- 2 -

أسهمت الثورة التكنولوجية والقوى الاجتماعية السائدة مع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا منذ منتصف القرن الثامن عشر في التطور التلقائي للنظام الاقتصادي، ولم يكن هذا النظام ناتج عن التخطيط المسبق من قبل منظر اقتصادي أو سياسي، وإنما جاء المنظرون فيما بعد لتأييده أو معارضته، فكانت الأفكار التقليدية، وخاصة مع آدم سميث 1723-1790/ تاصيلاً نظرياً لاقتصاد السوق والتوافق بين المصالح الخاصة والمصالح العامة ما عرف حينها (باليد الخفية). مع ذلك لم يسلم هذا النظام من النقد، فكان النقد العنيف الذي وجهه ريكاردو 1772-1823/ نقداً عنيفاً لطبقة الملاك وفكرة الربع الاقتصادي، وكان حديث

مالتوس /1766-1834/ عن ضرورة التضحيات بسبب قساوة الطبيعة.
ومن ثم كانت مطالبات جون ستيوارت ميل /1806-1873/ بالتخفيف من حدة المظالم لمصلحة الطبقات الفقيرة. بالرغم من تلك الانتقادات ظل الاعتقاد بأن النظام الرأسمالي هو (النظام الطبيعي) "وقد يحتاج لبعض التهذيب" ولكنه يظل النظام المعتمد. بالرغم من ذلك كان قد ظهر ومنذ وقد بعيد فكر راديكالي يرفض فكرة النظام الرأسمالي والملكية الخاصة، ويدعو إلى إقامة نظام اشتراكي أو شيوعي.
وصل هذا الفكر مع كارل ماركس /1818-1883/ إلى مرحلة النضج وتأكدت معالمه مع دعوة ماركس وانجلز /1820-1895/ في "البيان الشيوعي" /1848/ لإقامة مجتمع شيوعي، ومن ثم في كتابات ماركس اللاحقة وخاصة مؤلفه "رأس المال" /1867/.
قامت الحركة الشيوعية في كل أرجاء أوروبا بالدعوة لتقويض النظام الرأسمالي تحت تأثير المنظرين الاشتراكيين ولكنها كانت حركة سياسية ضمن حركات سياسية متنوعة قبل الحرب العالمية الأولى.
كانت هزيمة الإمبراطورية الروسية القيصرية أمام اليابان /1904/ فرصة للحزب الشيوعي الروسي، فبعد ثورة /1905/ عمل الحزب على تقويض النظام القيصري وخاصة بعد اندحار جيوش القيصر أمام الألمان /1917/. حينها استولى الحزب الشيوعي على السلطة وعمل على إقامة نظام اشتراكي. رغم حروب التدخل الغربية استطاع الحزب الشيوعي إقامة سلطته وتخلص من الطبقات الاجتماعية المناوئة. ظلت العداوة قائمة بين النظامين حيث اعتبر أن النظام الاشتراكي ليس مجرد دعوة لتغيير النظام الاقتصادي والسياسي وإنما حركة تبشيرية لتغيير العالم ومن هنا نشأ العداء بين النظامين.
خلال الحرب، بسبب العدو المشترك المتمثل بـ هتلر، حصل تعاون كبير بين النظامين العالميين، فاستفاد الاتحاد السوفييتي من المعونات الاقتصادية في ظل قانون ما عرف بالإعارة والتأجير. كرسنت نتائج الحرب الروس والأمريكان باعتبارهما قوى عظمى أو القوى الأعظم.
بدأ التوتر بين الغرب والشرق منذ إلقاء القنابل النووية على اليابان لإخراجها من الحرب من دون حقوق سياسية للروس، ثم الخلاف حول برلين /1949/، ومن ثم الحرب الكورية /1950-1953/.
جاءت المواجهة بين الغرب والشرق على الصعيد الإيديولوجي استجابة لاعتبارات متناقضة ولكنها مطلوبة لكل منهما، ومن ثم كان قيام الحرب الباردة /1947/ وانقسام العالم إلى كتلتين والذي كان له أثر كبير على السياسات الاقتصادية الدولية.
تميز العصر الحديث بخصائص لم تكن معروفة في الماضي حيث ظهرت دول عرفت بالدول المتقدمة يقابلها دولاً عرفت بالمتخلفة وهذه الدول بالرغم من تشابهها مع الدول المتقدمة بالانقسام الاجتماعي إلا أنها عرفت انقساماً بالقياس بالدول المتقدمة من حيث مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي مما جعلها مرهونة لما يعرف بالتبعية (بعد انحسار موجة الاستعمار الكولونيالي) وربط هذه الدول بعجلة النظام الرأسمالي والتي حولها إلى موضع للنهب بدءاً من السرقة المباشرة لثرواتها وانتهاءً بالاتجار بالمال عبر ما يعرف بالقروض وسواها وذلك عبر تعميم نمط الإنتاج الرأسمالي وإخضاع هذه البلدان لاحتياجاته وذلك عبر ما يعرف بالمؤسسات الدولية مثل (البنك الدولي - صندوق النقد الدولي - منظمة التجارة العالمية) مما أفضى بالاستقلال السياسي ليصبح حبراً على ورق بالرغم من اليافطات المختلفة لدول العالم الثالث أو الأيديولوجيات المتميزة.

- 3 -

أزمة الاقتصاد الدولي (1970 - 1999):

مر الاقتصاد العالمي بفترة من الازدهار بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر الستينات، وقد ساهمت في هذا النجاح معظم الدول الصناعية وإن بدرجات متفاوتة سواء في المعسكر الغربي أو الشرقي أو بعض الدول حديثة الاستقلال، وعلى الرغم من وجود الكثير من المشاكل الاقتصادية فإن هذه الدول استطاعت أن تتغلب على الكثير منها بنجاح، كما أنه يذكر في هذا السياق أن الدول في العالم الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية سعت للتخفيف من حدة التفاوت الطبقي الناجم عن عمليات السوق المنفلتة من عقابها، على العكس من الدولة في ظل النيوليبرالية، حيث تسعى الدولة للتدخل لترسيخ التفاوت الطبقي لصالح رؤوس الأموال وأنواع محددة منها. وكان هذا التدخل يعبر عن وجود أزمات خانقة حيث واجهت السياسات الاقتصادية السابقة العجز عن حل هذه الأزمات، وفيما يلي عرض لهذه الأزمات وسبل مواجهتها.

أولى هذه الأزمات كانت تتعلق بنظام النقد الدولي الذي وضع في نظام بريتون وودز /1944/ متأثرين بأوضاع النظام السابق حيث كانت قاعدة الذهب معمولاً بها.

كان العالم ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية قد مر بتجربة في منتهى الصعوبة بعد ترك قاعدة الذهب /1931/ وثبات أسعار الصرف، حيث بدأ بالأخذ بتقلبات الأسعار والدخول في مرحلة التنافس لتخفيض أسعار العملات واكتساب الأسواق حيث انتهى ذلك إلى فرض قيود على التجارة الدولية، وإتباع سياسيات

حمائية واتفاقيات جمركية والرقابة على الصرف وكانت نتيجة ذلك تقليص التجارة الدولية ومن ثم انخفاض معدلات النمو وانتهى ذلك إلى قيام الحرب العالمية الثانية.

لذا كان من الطبيعي أن يجري البحث الحثيث وقبل نهاية الحرب لوضع قواعد جديدة لنظام النقد الدولي في ضوء التجارب السابقة ومنها قاعدة ثبات أسعار الصرف.

بالرغم من أخذ قاعدة ثبات الصرف فإن هناك اختلافات جوهرية، وبوجه خاص فإنه في ظل قاعدة الذهب كان هناك جهاز لتحقيق التوازن عن طريق خروج ودخول الذهب وعدم وجود سياسات اقتصادية داخلية مستقلة بينما في ظل اتفاقيات (بريتون وودز) فإن الدول لم تتخل عن سياساتها الداخلية من حيث الأسعار والدخول، بصرف النظر عن اعتبارات التوازن الخارجي، ولذا واجه نظام (بريتون وودز) عقبات لم تعرفها قاعدة الذهب.

إن التعامل بنظام بريتون وودز قد أدى إلى جمود كبير في أسعار الصرف، ورجع ذلك بشكل كبير إلى نمو حركة رؤوس الأموال، ومع الاتفاق على حرية انتقال رؤوس الأموال كان التعديل لأسعار الصرف يساعد على نمو المضاربات وقد أدى الخوف من المضاربات إلى التشدد في تغييرات أسعار الصرف وتحقيق أكبر قدر من الجمود في هذه الأسعار خوفاً من هذه المضاربات، وقد نتج عن ذلك العديد من المشاكل وعلى رأسها النقص في السيولة أو النقود الدولية.

لم يكن بمقدور الذهب القيام بهذا الدور بسبب قلة إنتاجه كما أن فكرة رفع ثمن الذهب، ومن ثم حجم السيولة الدولية، لم تلق قبولا لدى الدول، لأسباب سياسية، أهمها عدم الرغبة في منح الدول المنتجة (روسيا - جنوب إفريقيا) مكاسب مجانية. يضاف إلى ذلك أن منطق النظام، الذي يقوم على ثبات أسعار الصرف، بالنسبة للذهب، كان يتعارض مع ترك ثمن الذهب يرتفع.

فشلت فكرة استصدار نقود دولية (بانكور) عن طريق اتحاد المدفوعات الدولي، فكان لا بد من اعتماد إحدى العملات الوطنية كنقود دولية تستخدم إلى جانب الذهب في تسوية المدفوعات الدولية. كان للدولار الأمريكي الحظ الأوفر في الاختيار، حيث أن الاقتصاد الأمريكي خرج من الحرب العالمية الثانية بأقل الأضرار بل بفائض كبير، وكانت الحاجة إلى السلع الاستهلاكية ومشروع (مارشال) من العوامل المساعدة على قبول الدولار، وحتى الدول التي لا تحتاج إلى السلع الأمريكية بصورة مباشرة، فإن امتلاك الدولار كان يسهل لها ما تحتاج من أية دولة. يضاف إلى ذلك قيام الولايات المتحدة بتكوين مخزون من جميع أنواع السلع، ثم ازدياد الطلب على سائر السلع المصدرة من الدول فهيا لها هذا الحصول على فوائض من الدولار، وبذلك تحققت الخطوة الثانية لقيام الدولار بدور النقود الدولية يضاف إلى كونه عملة وطنية. رغم ذلك بدأت تظهر للدولار مشاكل ناتجة عن التناقض الأساسي بين كونه عملة وطنية، باعتباره أصل مالي تصدره سلطة وطنية، وقيامه بدور في ميزان المدفوعات الدولية. ومصدر المشاكل هو مشروعية المكاسب التي تحققت للولايات المتحدة لاحتكارها إصدار هذه النقود الدولية، وما يترتب للنظام النقدي من عدم استقرار نتيجة توفير هذه الدولارات للاستخدام الدولي، يضاف إلى ذلك التعارض بين المسؤولية الدولية والاحتياجات المحلية للولايات المتحدة، ومع غياب سلطة دولية مشرفة على ذلك، وظهور العديد من المشاكل الاقتصادية، كانت الأزمة التي قادت إلى الوصول لنظام نقدي دولي هجين يعتمد على الدولار ويقوم بتعويم العملات وكذلك لا يضع أية ضوابط على الدولار الورقي بعد القرار الأمريكي بعدم تحويل الدولار إلى ذهب في عام 1971/.

في إطار الحديث عن النظام الرأسمالي، لا بد من التعرف بعض الشيء للنظام الاشتراكي الذي ظهر في العام 1917/، حيث قام نظام اقتصادي جديد يرفض الملكية الخاصة وقوانين السوق، ويستند إلى أشكال من الملكيات العامة بما فيها (المزارع الجماعية - والتعاونيات في الزراعة) ويحاول أن يفرض أسلوباً جديداً للإدارة الاقتصادية المركزية.

واجه النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي صعوبات كثيرة، وقد أخذ اتجاهات متعددة، ليعرف النظام الوليد مقاومة شرسة من بقايا النظام القديم تحولت إلى حرب للتدخل من قبل الدول الغربية.

قام النظام الاشتراكي استناداً إلى أيديولوجية مستمدة من نظريات ماركس، لذا فقد واجه صعوبات عند التطبيق في كيفية إدارة النظام الاقتصادي الجديد، فالماركسية بالرغم من تضمينها تحليلاً لتناقضات النظام الرأسمالي وحتمية زواله، إلا أنها لم تتضمن الكثير عن كيفية إقامة النظام الاشتراكي بعد القضاء على الرأسمالية باستثناء إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج أو لعناصر الإنتاج، ومن هنا دخل النظام في أشكال متناقضة إلى حد المطالبة بإلغاء النقود، وكانت من نتائج هذه الفوضى تدهور الزراعة حيث كان التصنيع في بدايته، مما اضطر لينين /عام 1921/ إلى اعتماد نوع من الإصلاح الاقتصادي عرف بالسياسة الاقتصادية الجديدة (النيب)، أعطي فيها البعض من الحرية الاقتصادية للمزارعين، وشيء من اقتصاد السوق للصناعات الصغيرة، وبعد وفاة لينين /1924/ واستلام ستالين جرت صراعات بين الأجنحة المختلفة في وجهات النظر بخصوص السياسات الاقتصادية المطلوبة ثم حسم ستالين الصراع وبوشر

بتطبيق نظام المزارع الجماعية /1929/ حيث تم القضاء على (الكولاك) ومن ثم الأخذ بنظام التخطيط المركزي، والبدء بتطبيق الخطط الخمسية وخاصة الصناعات الثقيلة حيث أخذ النظام (الاشتراكي) المزعوم معالمه الأساسية. أعطت الأزمة الاقتصادية عام /1929/ الفرصة المناسبة للإتحاد السوفييتي، كما أن السوق الروسية الحديثة كانت متلهفة للصناعات الغربية والتي كانت بحاجة للتصريف نظراً لضعف السوق المحلية، وبعد عمليات "التطهير" لخصوم ستالين في قيادة الحزب عام 1936/ استقر الأمر نهائياً لستالين، حيث أسس نظاماً صارماً لجميع مقاليدته في يده.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انقسم العالم إلى معسكرين وبدأت المواجهة الحقيقية بين نظامين اقتصاديين، رأسمالي من ناحية، واشتراكي من ناحية أخرى، ومن خلال هذه الفترة كانت المشكلة الاقتصادية وكيفية إدارة الاقتصاد هي أخطر تحد واجه النظام الاشتراكي، أوفي الحقيقة (نظام رأسمالية الدولة) وعلى هذه الساحة خسر الرهان.

يعزى ضعف الأداء فيما عرف بالنظام الاشتراكي لعدة أسباب منها المصادفة التاريخية في نجاح الحزب الشيوعي الروسي في محاولة استلام السلطة حيث طبع التراث الحضاري والسياسي لروسيا التجربة بطابعه، حيث غلبت الإرادة وقطعت السيرورة التاريخية، ولم يلبث التاريخ أن انتقم لنفسه في عام 1991. ولا بد من ملاحظة أخيرة حيث أن مشكلة الإدارة الاقتصادية قد واجهت جميع الدول الاشتراكية بشكل أو بآخر، والغريب في الأمر أن هذه الدول تستند إلى نوع من التفسير الاقتصادي للتاريخ ولكنها عند التطبيق تواجه المشاكل وذلك بسبب ضعف الإدارة الاقتصادية، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن دراسات ماركس كانت تتعلق بالمجتمع الرأسمالي، ولم تتضمن هذه الدراسات أي تحليل لما يمكن أن يكون عليه الوضع بعد تحقيق الثورة الاشتراكية وزوال الرأسمالية.

تشير ثورة المعلومات إلى تغيير وانقطاع كفي في التكنولوجيا وفي الآفاق المتاحة، حيث بدأ العالم يدخل مرحلة جديدة كلياً منذ نهاية الستينات وبداية السبعينيات وخاصة في فترة التسعينيات، مما انعكس على مجمل النشاط الإنساني سواء كان اقتصادياً أم سياسياً أو اجتماعياً وخاصة بعد إتباع سياسة إعادة الهيكلة والتكيف مع المعطيات العلمية الحديثة، مما ساهم في توفر الإمكانيات الاقتصادية الهائلة كما سهل إمكانية الإدارة والتحكم بالأوضاع الاقتصادية والسياسية وهو ما سهل كثيراً ظهور ما يسمى بالعمولة. كانت الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية /1945/ تعتبر من أزهى المراحل الذي عرفها النظام الرأسمالي على جميع الصعد وعلى مستوى الحقوق، وبعد نهاية هذه الفترة بدأت المشاكل الاقتصادية تغطي على الحلول وواجهت معظم دول العالم مشاكل جديدة، وقد ظهرت هذه المشاكل على السطح في أزمت لموازين المدفوعات، وعجز النظام النقدي عن توفير السيولة اللازمة، أو في ظهور التضخم وأحياناً التضخم الركودي، وترهل الأجهزة الحكومية المسؤولة عن السياسات الاقتصادية الداخلية لمعظم الدول الصناعية.

ومن جهة أخرى كانت هناك تطورات أخرى تسير بهدوء وتعتبر أكثر أهمية في النظام الإنتاجي فيما عرف بالثورة التكنولوجية، التي بدأت تغير في المعطيات الاقتصادية للعالم وتهيؤه للدخول في مرحلة جديدة، أسست هذه الثورة لتغييرات طالبت جميع مناحي الحياة وكانت الأيديولوجيا المرافقة لها ما عرف بالليبرالية الجديدة، وعدت انتصاراً جديداً للنظام الرأسمالي أو ما يمكن أن يسمى إعادة تأسيس مثبتة ما عرف ب(نهاية التاريخ) وأن النظام الرأسمالي هو خيار البشرية النهائي، الشيء الذي هو متناف مع مفهوم الديمقراطية الذي يعني تعدد الخيارات. ومن أبرز سمات هذه الأيديولوجيا أن اقتصاد السوق والديمقراطية السياسية والاعتراف بحقوق الإنسان هي السمة الغالبة في الحديث الأيديولوجي على مختلف دول العالم، وكما سبق وتحدثنا فإن الليبرالية الجديدة ولدت تحت تأثير الأزمة الاقتصادية أو الترهل في الاقتصاد منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، حيث بدأ أن دولة الرفاه غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، ومن هنا بدأت الدعوات لإعادة النظر في طبيعة النظام الاقتصادي.

جاءت الدعوة من بريطانيا في عهد تاتشر /1979/ إلى العودة إلى السوق وعدم تدخل الدولة في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة وطرح تعبير عن ذلك ما يعرف بالتخصيصية وهي بشكل ما تنازل الأمة عن أملاكها، تبع بريطانيا في ذلك الولايات المتحدة بعد ريفان (1981-1989)، وعاصر ذلك أزمة المديونية في بلدان العالم الثالث، وهي مديونية نشأت عن ديون عقدتها حكومات هي في أغلب الأحوال قليلة الكفاءة، إن لم تكن فاسدة، وقد تم هذا تحت مرمى نظر المجتمع "الحر" راعي حقوق الإنسان، وهي في الأصل عبارة عن تجارة لرؤوس الأموال، وبناءً عليه فقد تركزت نصائح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي على ضرورة استعادة دور اقتصاد السوق والقطاع الخاص، وتقليص دور الدولة في الإنتاج، وبحيث تكون الدولة منظماً وواضعا للسياسات الاقتصادية، وضماناً لحسن انتظام قواعد السوق ومؤمناً لسلامة النظام النقدي والمالي، وموفراً لنظام قانوني وقضائي مناسب، أما قضايا الإنتاج فترك لقوى السوق.

وهذا لا يعني انحصاراً لدور الدولة، بل العكس هو الصحيح فإن الدولة لم تكن أقوى في أي وقت مما هي الآن والذي حدث أن الدولة كان لها سابقاً دوراً في العملية الإنتاجية والآن قد تراجع هذا الدور. خلال أزمة الأسواق الآسيوية /1997/، بدت المؤسسات العالمية الدولية وكأنها تجاوزت عمرها الافتراضي، وكان قد نبه إلى هذه الحقيقة الملياردير الشهير (جورج سوروس) عندما دعا إلى حذف صندوق النقد الدولي نهائياً لإخفاقه في التحسين للأزمة وتردده في التعامل مع نتائجها. فما هي الحال مع الأزمة الجديدة؟

- - 4 -

هل النظام الرأسمالي في أزمة؟ لقد حملت الليبرالية الجديدة وعوداً مدهشة للعالم وخاصة (الثالث) منه، حيث كان فتح الأسواق أمام البضائع ورؤوس الأموال، ورفع الدعم، وكف يد الدولة، سيقابله الخيرات الوفيرة، وعالم يتضائل فيه التفاوت الطبقي بين بلدان الكرة الأرضية، كما و"سيصبح" العالم "قرية صغيرة" ذات نظام سياسي واحد ونظام اقتصادي واحد، رغم أن هذا تناقض مع الديمقراطية باعتبارها خيارات متعددة ومفتوحة. لم يتحقق حلم الخبراء، وضاعت السياسات. تراجع النمو عالمياً كما كان قبل هذه الانعطافة، تراجع القيمة الحقيقية للأجور، وزادت البطالة والتفاوت الاجتماعي. كما وزادت الهوة بين البلدان المتخلفة (التابعة) والبلدان الصناعية والتي تركت الصناعة إلى الأسواق المالية، ذات الربح السريع. استقر دارسوا الاقتصاد السياسي الرأسمالي على أن الأزمة هي مرادف جوهرية لهذا النظام. فاقامت السياسات الليبرالية الجديدة في الأمر حيث أن الركود الذي يجتاح العالم اليوم هو تعبير عن التناقضات التي تحملها السياسات الليبرالية الجديدة. مثلاً عدم رفع الأجور ينعكس سلباً على الاستهلاك، أو سياسة خفض الضرائب على الأغنياء تقلص حجم الأموال في خزائن الدول فتؤثر سلباً على الإنفاق الحكومي والضمان الاجتماعي مما يضاعف من أزمة الركود، حتى إنفاق المستثمرين يتأثر، حيث يتضاءل الاستثمار في القطاعات المنتجة الصناعية القليلة الربح، فيتجه رأس المال إلى الأسواق المالية طمعاً في الربح السريع. رافق صعود الليبرالية الجديدة انتقال لرأس المال من عالم الإنتاج إلى عالم الأسواق المالية، فباتت حركة البيع والشراء في الأسواق المالية تخدم المضاربات أكثر مما تخدم تطوير الإنتاج مما شكل أساساً للإنفجارات اللاحقة.

إن قيام الولايات المتحدة الأمريكية – بوصفها صاحبة مشروع إمبراطوري أو مفوضة النظام العالمي الجديد – بتعميم صياغة جديدة للمجتمع الدولي قائمة على الفوضى، قد رتب تكاليف باهظة على هذا المشروع القائم على الفوضى الخلاقة، حيث فقدت تفوقها الاقتصادي وجاذبيتها الإيديولوجية، لتعتمد على تفوقها العسكري كعامل موازن لهذا الوضع، حتى لو أدى ذلك إلى أزمات واضطرابات وردود فعل غير مرغوبة. إن إمبراطورية تتفوق في الحرب وحدها هي إمبراطورية آيلة إلى الأفول مهما طاللت حالة الاحتضار.

إن الركود والأزمات، التي تعرض لها الاقتصاد العالمي، هي أمر يتجاوز تقلبات أسواق الأسهم والعقارات وحركة الفوائد العالمية وأسعار الصرف، وهي أسباب ذات صلة وثيقة بالاستنزاف الخطير للموارد والتي تذهب لتغطية النفقات الإمبراطورية الأمريكية.

هذا يعني أن ركود الاقتصاد الأمريكي سينعكس وقد انعكس على بقية دول العالم، فانخفاض استهلاك أمريكا (وهي أكبر مستورد في العالم)، جراء هذا الركود، سيحد من نمو الصين (الدولة الأكثر تصديراً)، لاعتمادها على السوق الأمريكية، وهو ما ينطبق على العديد من الدول الأخرى الهنديات، وسيقود انخفاض الطلب الأمريكي إلى هبوط أسعار المعادن والطاقة والمنتجات الزراعية والتأثير سلباً على الدول المصدرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. لن تتردد أمريكا هذه المرة في توصيل أزماتها إلى الدول الأخرى، ولكنها ستجبر العالم على مشاركتها في الأزمة، كما وستجبره على تسديد الثمن مرتين، أثناء حروبها مرة، وجراء تدهورها الاقتصادي مرة أخرى.

- 5 -

شكل القرن التاسع عشر مدخلاً واسعاً لوحدة التاريخ الكوني بشكل لم يسبق له مثيل في القرون السابقة، وقد رافق النمو المضطرب للنظام الرأسمالي حركة استعمارية كبيرة كانت تعمل على مستويين، الأول الحصول على المواد الأولية ومنها البشر (العبيد) منذ اكتشاف الأمريكيتين، والمستوى الثاني تعميم نمط الإنتاج الرأسمالي خارج دول المراكز ولكن لغاية الانسجام مع النظام العالمي وتسهيل التعامل مع مما عُرف بإعادة الإنتاج التابع للسوق الدولية والذي حوّل بلدان العالم الثالث إلى مناطق خدمات للنظام الرأسمالي، وكان هذا أساساً في نشوء الأنظمة الديكتاتورية، حيث أنها أنظمة وظيفية تقوم بحراسة المصالح الخارجية وتشارك وإياها في المنافع، باعتبارها أنظمة كمبرادورية على الصعيد السياسي والاقتصادي. تعود العناصر الأولى للتغلغل الأوروبي، في الوطن العربي، إلى الامتيازات التي وافقت الإمبراطورية

العثمانية على تقديمها إلى الأوروبيين، عام /1675/، إلا أنها كانت تعكس الصراع الاستراتيجي بين الرأسمالية التجارية الأوروبية الناشئة والإمبراطورية العثمانية، في وقت كان العثمانيون قادرين فيه على تحقيق نوع من التعادل الاستراتيجي.

مثلت حملة إبراهيم باشا /1830/ عنصراً جوهرياً في إدراج ومن ثم تطوير علاقات رأسمالية أو شبه رأسمالية، أو رأسمالية تجارية، داخل المجتمع السوري كمثال يختصر حالة مجمل الوطن العربي في علاقات التبعية التاريخية مع الغرب.

لم تكن طبيعة التجارة داخل سوريا (داخلية أم خارجية) رأسمالية إذ أنها شملت أساساً انتقال البضائع المصنعة أو غير المصنعة (ترانزيت) وتصدير البضائع المنتجة محلياً والمؤلفة من الأغذية أو القماش، أو منتجات الحرف اليدوية، ويقابل ذلك الشكل شكل الرأسمالية التجارية الأوروبية التي انطلقت من موقع متفوق، لتبادل البضائع الرخيصة، بالمواد الخام أو المواد الغذائية التي كانت ما تزال تحتاج إليها. مهما كانت الصراعات أو المصالح الاقتصادية المتنافسة التي شهدتها سورية حتى منتصف القرن التاسع عشر، إلا أنها لم تتبع من التناقض بين برجوازية صناعية، أو تجارية ناشئة، وبين طبقة إقطاعية ثانية، وبالتالي يعكس دخول الصراعات، أو العلاقات المتعلقة بالرأسمالية إلى المسرح، الاختراق المتنامي والسيطرة المتصاعدة للقوة الأوروبية (الرأسمالية) داخل سورية كما في المنطقة ككل.

كما وأن النمو اللاحق للعلاقات الرأسمالية، أو حتى أنماط الإنتاج الرأسمالية، ارتبط بالضرورة باستمرار وتضاعف الهيمنة الأوروبية. إن الرأسمالية الأوروبية الطامعة، والقوية، عجزت عموماً عن تشجيع ظهور رأسمالية محلية في أي وقت كان، أو ضمن أية ظروف، بل إنها رغبت (وقامت فعلاً) بمعارضة أي نمو محلي، بينما ساعدت بنشاط على تفكيك أي بنى سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية يمكن أن تبدي مقاومة، أو تمثل الاستمرارية مع الماضي.

استمرت السياسة الاقتصادية للدول العربية، بعد انتهاء فترة الاستعمار المباشر على نفس المنوال من الدورات في فلك الغرب الإمبريالي، عاجزة عن إنجاز الاستقلال السياسي وبالتالي الاقتصادي الناجم، وكان من نتائج هذه السياسات عدة "إنجازات": الوحدة في تخريب المجتمعات العربية وإنهاك شعوبها ونهب ثرواتها، والمساواة في الإفقار والتجهيل، والعدل في توزيع الظلم والإرهاب والإذلال على الشعوب العربية كافة.

هنا، شهدت سورية خلال عقد السبعينات نمواً اقتصادياً كبيراً بلغ معدله الوسطي السنوي نحو /11.92% وكان الفضل في تحقيق هذه المعدلات العالية يعود إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، وتقديم الدول النفطية العربية مساعدات كبيرة لها لإعادة الإعمار إثر حرب تشرين /1973/، حيث أفادت هذه المساعدات بالتوسع بالمرافق العامة وفي إقامة بعض الصناعات.

في أوائل الثمانينات بدأت أسعار النفط بالتراجع، وتقلصت المساعدات العربية، وتوقفت تماماً قبل عام /1985/، وقد ترافق توقف المساعدات بتقلص فرص العمل في الدول العربية النفطية وبالتالي تراجع مستوى التحويلات التي كانت تقوم بها العمالة السورية المهاجرة. انعكست هذه الأوضاع على مستوى النمو الاقتصادي ومستوى إنجاز مشاريع الدولة، وإنسجاماً مع الموجة الليبرالية ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين بدأت الحكومة عام /1986/ برنامجاً للإصلاح الاقتصادي كان محوره الأساسي تقليص عجز الموازنة العامة، والحد من دور الدولة الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص للقيام بمهمة قيادة عملية التنمية طبقاً لوصايا البنك الدولي وذلك انسجاماً مع المتغيرات العالمية. كانت نتيجة ذلك تحقيق معدل نمو سلبي خلال الثمانينات بلغ /-0.54% سنوياً بالمقارنة مع مستوى الناتج المحلي لعام /1980/ نتيجة تراجع دور الدولة الاقتصادي، وعدم قيام القطاع الخاص بالدور الموكل إليه، حيث تراجع معدل الاستثمار إلى مستويات دنيا بلغت /15% لعام /1988/ وإلى نحو /19.77% من الناتج لعام /1990/.

عند هذا الوضع قامت الدولة بزيادة استثماراتها، وأصدرت قانون تشجيع الاستثمار (رقم /10/ عام /1991) والذي منح المستثمرين إعفاءات وتسهيلات كبيرة، على أمل أن يزيد القطاع الخاص من استثماراته، فزادنت عام /1992/ حوالي /25% من الناتج المحلي، وبلغت عام /1995/ نحو /34% من الناتج، وعادت الاستثمارات من جديد للتقلص لتبلغ ما يعادل /18% عام /2000/، كما أن معدل النمو تراجع خلال السنوات (1999 - 2001) فبعد أن حقق نمواً سنوياً يتراوح بين /4.75/ وسطيًا خلال النصف الأول من التسعينات و/2.59/ خلال النصف الثاني من التسعينات حيث توقف النمو عام /1998/ وساد ركود استمر حتى أوائل /2002/ تراجع فيه الناتج خلال السنوات /1999-2000-2001/ بما يعادل /1.8/ وسطيًا بالمقارنة مع عام /1998/.

لم يكن النمو الاقتصادي مستقرًا خلال فترة التسعينات حيث تبين أن جملة التسهيلات التي قدمت للرأس المال الخاص لم تغير من سلوكه الاستثماري ومن موقفه من عملية التنمية، حيث ظل معتبراً نفسه غير مسؤول عن عملية التنمية الاقتصادية، إذ أن استثماراته عام /2000/ قاربت مستواها عام /1980/ عندما لم

تكن لديه التسهيلات التي أعطيت له عام /1986/ وعام /1991/ وما بعدهما. لقد أدت السياسات الاقتصادية المتبعة منذ عام /1986/ إلى غياب المسؤولية عن التنمية، فالدولة التي قدمت الإعفاءات والتسهيلات، للقطاع الخاص، وجدت هذا كافياً ليقوم القطاع الخاص بقيادة عملية التنمية، كما اعتبرت أن مجرد انفتاحها على العالم الخارجي، وفتح أسواقها، كفيل بجلب النمو الاقتصادي. يضاف إلى ذلك، أن القطاع الخاص (الذي لم يتطور بالشكل الكافي لأسباب تاريخية، وإلى طغيان رأس المال المنهوب على مجمل العملية الاقتصادية والذي طغى على نشاطه الريح الطفيلي الكومبرادوري) وجد أن من الصعب الانتقال إلى دور رأس المال الإنتاجي الوطني لأن ذلك يتعاكس مع التوجه الدولي تجاه المنطقة، فالأساس - لدى الغرب- إعادة استباحة المنطقة العربية عموماً وفق آليات الاقتصادي الدولي المتجددة حيث يبدو أن المنطقة تسير على خطى الأرجنتين والصومال والسودان في تجربتهم مع البنك الدولي.

-6-

تأسست الدولة الوطنية في المشرق العربي على أنقاض الدولة العثمانية من جهة، وكذلك على أنقاض هزيمة (الثورة العربية الكبرى) حيث تم إسقاط وهزيمة مشروع الدولة القومية العربية الحديثة، وهو حدث مؤسس للدولة الوطنية العربية ولإسرائيل أيضاً.

إن ربط الدولة الوطنية بمهام تحديثية أو بأنها خطوة في طريق بناء الدولة العربية الواحدة، هذه الليوتوبيا قد أكسبتها بعض الشرعية من خلال حملها لهذه الإيديولوجيا: إن خطأ الواقعية السياسية العربية منذ مرحلة السادات وحتى الآن هو اعتقادها أنها تتقذ الدولة الوطنية من خلال التنازل عن هذه الأيديولوجيا حيث أنه في الوقت الذي تم فيه إعلان الدولة الوطنية كحالة دائمة تكون قد تخلت عما تبقى من شرعيتها وهذا ما يؤذن ببداية تحللها وتضخمها كوحدة سياسية متماسكة. إن الإشكالية في الوطن العربي هي إشكالية توحيد قومي (أي توحيد المجتمعات العربية الممزقة داخلياً على أسس دينية وطائفية، ومذهبية واثنية وعشائرية و....الخ) .

-7-

إن عملية النهوض البرجوازية في الغرب قد عجلت في زيادة أفاعيل التناقضات والأزمات التي عانت منها الدولة العثمانية، مما ساعد في خروج العرب من السيطرة العثمانية ليجدوا أنفسهم تحت سيطرة الغرب الرأسمالي، وبالتالي فإن الأزمة الاقتصادية الخائفة التي يعاني منها العرب اليوم تعود إلى ارتهان الإرادة السياسية لحاجات الغرب، وهذا يعني أن الأزمة الاقتصادية هي أزمة سياسية بامتياز، لذا فالخروج منها هو المفتاح في حل الأزمة الاقتصادية.

مشروع النظام الداخلي

- الباب الأول -

1- مقدمة :

الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي : ماركسي الهوية والفكر وهو امتداد تاريخي للحركة الشيوعية السورية منذ نشأتها في العشرينات من القرن الماضي، لذلك فهو لن يتهرب من إخفاقاتها وتراجعاتها التي دفعت إلى ظهوره بعيد انشقاق الأمانة العامة/1972/ اثر النتائج التي تركتها هزيمة /1967/ وانعكاساتها المباشرة في الأزمة الداخلية للحزب قبيل المؤتمر الثالث/1969/ والتطور التاريخي لهذا الفصيل لاحقاً، هو يوضع في أولويات مهامه تقييم تجربته بكل ما أوتي من صدق وشجاعة باعتباره حقيقة سياسية واجتماعية عجزت السلطة على تصفيته وخرج أقوى من كل ضرباتها، مازاد من إصرار أعضائه على التمسك بمهامه الوطنية الديمقراطية وإقامة نظام تعددي يمثل قوى المجتمع السوري تعكس مصالحها في طبيعة السلطة السياسية من خلال المشاركة الشعبية والتمثيل الحقيقي للشعب في كافة أجهزة السلطة والتشريع والقضاء والإعلام لتمكينها من المحافظة على حقوقها ومكاسبها.

إن الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي حالة سياسية مستمرة وقائمة وموجودة وهذا في حد ذاته تحدي جسور ورد على تحويله باتجاه الفكر والممارسة الليبرالية وإعلان عن تمسكه بمبادئه وفكره ورسائله الوطنية ورد على محاولة تغييبه من الخارطة السياسية ودوره السياسي في النضال ضد الاستبداد والديكتاتورية والتأكيد على انتمائه الماركسي فكراً وممارسة .

إنه اليوم إذ يؤكد على ثقته في المستقبل بانتمائه اليساري واتخاذ الماركسية وتطورها المعرفي والنقدي أساساً لتوجهاته الفكرية في نضاله السياسي فإنه يسعى من خلال نضاله السلمي إلى إلغاء كافة أنواع استغلال واضطهاد الإنسان لأخيه الإنسان متمثلاً بالخصائص الوطنية والقومية محترماً التقاليد التاريخية

التحررية لشعبنا ووطننا مقدراً للحاجات الموضوعية الراهنة وأفاق تطورها .
إن الواقع السياسي في بلدنا يشهد تراجعاً مريعاً في السياسات، التي أنتجها النظام في المجتمع في عودة التشكيلات الاجتماعية المفتوحة واحتكار النشاط السياسي في مستوى السلطة، ما يشكل أبغ دليلاً على تراجع العمل السياسي على المستوى الاجتماعي والمعارض إزاء هذه النتائج وفي ضوء تسلط المؤسسة الأمنية وحربها المفتوحة على النشاط السياسي وهيمنة الطبقة السياسية في السلطة على النشاط الاقتصادي واحتكار القرار السياسي عبر نظام شمولي أضعف العقد الاجتماعي وأنتج ما يسمى بـ " الدولة الرخوة " .
إن طبيعة المهام المطروحة أمام الحزب تتداخل بشكل متزايد بين ما هو اجتماعي - سياسي يهدف إلى تحصين الوطن على المستوى الداخلي وبين ما يتعلق بحماية استقلال البلاد في ظل التفرد الدولي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين بعد انهيار التوازن الدولي وبروز ظاهرة العولمة في شقها المتوحش الهادفة إلى إثارة المنازعات بين الدول وإشعال الفتنة الدينية والطائفية والتعصب القومي ونهب ثروات الشعوب والتحكم في إدارة أزماتها بما يتوافق مع مصالح هذه القوى الدولية الاحتكارية والاقتصادية الشيء الذي بدأ بتمزيق دولة يوغسلافية ولن ينتهي بعودة ظاهرة الاستعمار وانتهاك سيادة الدول بالاحتلال المباشر للعراق .

2- التنظيم :

قامت فلسفة التنظيم تاريخياً على أساس شمولي لنظام الحزب الأوحد، كان الهدف منه تحويل " الحزب السياسي " نحو رؤى وأساليب قسرية غايتها السيطرة على السلطة، وكانت الطرق المتبعة في ذلك تعكس حالة الانقراض حول الحزب من خلال شخصية الزعيم أو الأمين العام أو القائد الذي يحيط نفسه بمجموعة من المريدين البارعين في الثقافة السياسية والقدرات التنظيمية تحت شعارات الحزب القائد أو الطليعي. هذا الشكل من العمل والممارسة التنظيمية ولد أيضاً في الحياة الداخلية للحزب قائمة على الانتهازية والتزلف وهي وليدة العلاقات والصيغ التي تأسست تاريخاً على اعتماد الأنماط اللينينية في التنظيم وهو ما يستدعي البحث في قيام قواعد جديدة تتعلق بشروط وآلية العمل السياسي والتخلي نهائياً عن هذه الأنماط الرثة ومنع عودتها عبر تعزيز دور المؤسسات التنظيمية وإرساء مبدأ النقد والنقد الذاتي ومعالجة الأخطاء في العلاقات الداخلية والخلافات الحزبية من خلال تعزيز فاعلية الهيئات الرقابية.
في ضوء ذلك، فإن تجربتنا (التي علمتنا وكذلك تجارب الآخرين) قد دفعت بنا إلى ملامسة تطوير مفهوم التنظيم السياسي، ما يهيئ إلى إعادة جسر الثقة في جدوى العمل السياسي من خلال اعتماد ممارسة مختلفة، تعتمد حرية الانتماء وإبداء الرأي وحق الاختلاف لتحقيق انتظام الفئات الشعبية حول تطلعاتها الاجتماعية والسياسية والثقافية وفق أهداف محددة في برنامج سياسي واضح من خلال السعي إلى توطيد الأسلوب الديمقراطي لانتقال السلطة وتداولها وليس الحفاظ عليها والتمسك بها .

إن النظرة الشاملة لجوانب العمل الحزبي تتأسس على مقومات فكرية وخطة تنظيمية وممارسة سياسية ذات قدرة على فهم الواقع والإفادة من تجربة الماضي لبناء خط سياسي تتحقق فيه المقاربة بين آمال الشعب وأحاسيسه وإمكانياته، ولا تقوم صياغته في الغرف المغلقة وعلى طاولات المقاهي أو الصالونات " المدوكة " أو المؤتمرات المنجزة في " الكواليس " تهرباً من معالجة وتقييم تجربة الماضي إلى تغيير الهوية والمرجعية الفكرية . هذه النظرة الخاطئة سوف تنتهي إلى مزيد من العزلة بين الناس واهتزاز المصداقية السياسية في مثل هذه الحال ..
من خلال هذه الرؤية فإن مبادئ التنظيم نرى أنها تقوم على:
- تكريس وتوطيد الهيئات والمؤسسات في البناء الداخلي للتنظيم واعتماد مبدأ الديمقراطية، كممارسة في الحياة الداخلية، من حق الاختلاف والتعبير وحرية الانتخاب والترشيح .
- نبذ عبادة الفرد وكل أشكال التفرد والقسر والإخضاع ومصادرة الرأي واحترام تعدد الآراء وحماية حق الأقلية واعتماد قرار الأكثرية وإرساء مبدأ القيادة الجماعية، مع التأكيد على هذه التوجهات من خلال القواعد التنظيمية التي يحددها النظام الداخلي .
- التأكيد على حرية وكرامة العضو باعتبارهما المحرض على التفكير والإبداع والدفح بالمبادرات الذاتية الخلاقة وتعزيز مبدأ الحوار وسبل الإقناع والأخذ بالطرائق والوسائل والأساليب الملائمة للتطورات التقنية الجديدة في المجالين

الثقافي والإعلامي
وتفعيل النشاط السياسي والإعلامي في تحسس مشاكل الفئات الشعبية باعتبارها الحامل والحاضن الأساسي
في تقدم التنظيم
وتوسعه الأفقي من خلال الربط بين العام والخاص.
- تطوير العمل السياسي وتقديم مفهوم متجدد للعضوية لا يتأسس على عرض المطالب وحسب بل وعلى
تحفيز روح المبادرة
والعمل وحل المشاكل وحشد وتعبئة وتنظيم الحوامل الاجتماعية عبر التعبيرات والتجمعات المدنية
المختلفة والحفاظ على
استقلالها وحماية نشاطاتها.
- اعتماد صيغ المراجعة المستمرة والنقد البناء لأجل تقدم وتطوير مسألة التنظيم وتعميق النشاط المنفتح
ودورية المؤتمرات
الحزبية والأخذ بمبدأ علنية العمل السياسي، لكن مع اعتماد المزوجة بين العلنية والسرية، في حد ذاته،
كوضع ظرفي مرتبط باستمرار
القوانين الاستثنائية التي تستعين بها السلطة عبر نهجها الأمني والتدابير المعتمدة من قبل المحاكم العرفية .
- إذا كان التنظيم هدفاً وسيطاً في ذاته وغايته التحول إلى حزب سياسي فإن الغاية الأساسية العمل على
تعبئة وتنظيم قوى
العمل الاجتماعي في البناء والاستخدام الأفضل للقدرات الاجتماعية الاقتصادية والعلمية.

3- التوجهات العامة :

الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي اتحاد سياسي اختياري مفتوح لكل المواطنين السوريين ومن
هم في حكمهم
للنضال والعمل على تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المعلنة في برنامجه
السياسي والالتزام
بقواعد النظام الداخلي للحزب سعياً لتحقيق الأهداف المبينة :
1- الجمهورية العربية السورية وطن لجميع المواطنين السوريين على السواء دون تمييز ديني أو مذهبي
أو عرقي بين أبناء
الوطن، مع العمل على محاربة عودة التشكيلات الاجتماعية المفوته والوقوف بوجه تسييسها مقدمة لعودة
الإقطاع السياسي والعمل الجاد
لأجل تعميق الوعي السياسي والاجتماعي والحفاظ على الاندماج الوطني ووحدة المجتمع وتكريس مفهوم
المواطنة .
2- حرية العقيدة والاحترام الكامل لمختلف الأديان في أداء معتققيها شعائرهم الدينية وممارسة حقوقهم
كمواطنين وتوخي الحذر من
استغلال الدين لغرض التعصب الديني وتغذية الفتن الطائفية والمذهبية ونبذ هذه المحاولات وفضح الأنشطة
المشبوها التي
ترمي إلى تعميق الانقسام والتفرقة ودس التعصب بين أبناء الوطن الواحد والانتصار الدائم لصوت العقل
والوفاء للتقاليد
القائمة على تعزيز روح الإخاء والتسامح والسلوك المتحضر بين أبناء الوطن على اختلاف انتماءاتهم
الدينية والاجتماعية .
3- تحديث القوانين والتشريعات وتجديد قوانين الأحوال الشخصية والأنظمة لخدمة المجتمع والدولة
واعتماد مبدأ فصل الدين
عن الدولة وليس فصل الدين عن المجتمع والسياسة وإلغاء كافة القوانين التي لا تتناسب مع هذا التوجه .
4- يرى الحزب أن النظام الاشتراكي هو النموذج الملائم لتحقيق العدل الاجتماعي والذي يبني على
المشاركة الحقيقية للمواطنين في حل
كافة المشكلات العامة وتأمين وحماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر مؤسسات وهيئات
تقوم على أسس
ديموقراطية انطلاقاً من هويته والتأكيد على مصلحة المجتمع والتوزيع العادل للثروة والإنتاج الاجتماعي
وتبني تطلعات
الفئات الشعبية الكادحة والفقيرة التي تعاني من الظلم والاستغلال وشظف العيش و من سياسة التهميش
بسبب انهيار قيم العمل

- والفساد السياسي والإداري والإثراء.
- 5- النضال السلمي من أجل إنهاء التفرد بالسلطة وهيمنة نظام الحزب الواحد وإقامة نظام التعددية السياسية واستقلال مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها المجال الطبيعي للتعبير والمطالبة والدفاع وحماية الحقوق الجماعية المتمثلة في النقابات والإتحادات المهنية وإعادة النشاط للجمعيات الأهلية والنوادي ذات الطابع الأهلي المحض .
- 6- حصر دور المؤسسة العسكرية بتولي حماية استقلال البلاد والحفاظ على سيادتها وأمنها والدفاع عن حدودها وأرضها وأجوائها ، والمهام الوطنية، ضمن الدستور، والعمل على بناء جيش وطني على أسس حديثة والعمل بكل الوسائل المتاحة لاسترداد الأراضي المحتلة.
- 7- محاربة كل أشكال الفساد ورموزه وإعادة الدور الوطني للجهات الرقابية والقضائية بعد تنظيفها من الفاسدين وحماته وإطلاق دور المؤسسات الإعلامية المختلفة وصيانة حرية الإعلام واستقلاله في الحفاظ على مكتسبات الصالح العام .
- 8- العمل والتأكيد على تحرير المرأة وضمان حقوقها، وتعزيز دورها في المجتمع وإلغاء جميع أشكال التمييز والعنف ضدها وصولاً إلى المساواة الكاملة وحماية الأسرة والطفولة .
- 9- التعاون والعمل الجاد مع الأحزاب الماركسية والأحزاب ذات التوجه اليساري على إنشاء تجمع وطني ماركسي/ يساري ، والعمل على تشكيل جبهة معارضة تضم كافة القوى والفعاليات السياسية والمدنية تقوم على مبدأ اعتراف الجميع بالجميع والعلاقة الندية وكذلك العمل لتأسيس تجمع يساري على المستوى القومي يعتمد التلاقي المستمر في القضايا المصرية وعقد مؤتمرات دورية .
- 10- التمسك بالوحدة العربية كضرورة مصيرية وطموح متزايد وأمل الشعوب العربية لإنهاء حالة التمزق والضعف عبر مشروع نهضوي قومي متكامل يبدأ بمقدمات العمل المشترك بتدعيم وتفعيل دور الجامعة العربية وتنشيط إتحاد البرلمانين العرب وإنشاء السوق العربية المشتركة وتكريس التكامل الاقتصادي من خلال حرية التنقل والعمل والشغل والتجارة ورفع الرسوم الجمركية وتوحيد النقد وتشجيع الاستثمار العربي وتبني سياسة اقتصادية تكاملية في إقامة المشاريع المختلفة وتوحيد مناهج التربية والتعليم والصحة ودفع أنشطة منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان وحرية الإعلام والصحافة والنشر ورعاية وتنشيط الفنون .
- 11- إقامة دولة ديموقراطية تقوم على أرضية التعايش بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على كامل أرض فلسطين، ويمكن بناء ذلك على أساس أن الصراع العربي/الصهيوني لم يقم أساساً على حدود بل صراع تاريخي بين مشروعين متناقضين، ما يتطلب دعم مختلف أشكال النضال الفلسطيني وممارسة حقه في تقرير مصيره ومساندة قوى السلام والمعادية للمشروع الصهيوني الذي يتقاطع اليوم مع المشروع الأمريكي ويلتقي مع النظام العربي المترجع في ذروة تصارع إقليمي ودولي يهدف إلى دمج الكيان الصهيوني عبر " تحالف الحرب على الإرهاب " .
- 12- السعي الجاد لتكوين كتل يساري عالمي ذو توجه إنساني مناهض لظاهرة العولمة بشقها المتوحش والوقوف في وجه الأحلاف الدولية الاحتكارية التي تعتمد نهج العسكرة والعريضة والتبعية والعقوبات المختلفة ونهب ثروات الشعوب وانتهاك

سيادة الدول وإعادة أشكال الاستعمار بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية تحت مسميات (الفوضى
البناء) ونشر
الديموقراطية وفق مشاريع وهمية والتسويات غير العادلة لحل الأزمات المستعصية والإنفراد في إدارة
المشاكل الدولية
وإثارة وتصعيد الصراعات الداخلية مقدمة لإضعافها وتفكيكها (يوغسلافيا) وجعلها أشباه دول (البلقان)
أو تحت مفهوم
" الدولة المستحيلة " (الصومال) أو الاحتلال المباشر (أفغانستان والعراق) .
13- دعم إقامة تجمع دولي يعيد للمؤسسات والهيئات الأممية هيبتها ودورها المغيب وإعادة هيكلة
مجلس الأمن بعيداً عن
سيطرة وتوجيه الدول الكبرى وتصنيفاتها المختلفة للدول لتجربتها من السيادة وفقاً لأهداف سياسية
واحتكارية وتقوية
دور المحاكم الدولية ليشمل الدول والأفراد ودعم وتقوية دور المنظمات الإقليمية والفعاليات الإنسانية
والاجتماعية
والحقوقية .
14- مناصرة جميع أشكال النضال الإنساني للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري والاستغلال
والاستعباد والاضطهاد
الطبقي للبشر والفوارق بين الدول الغنية والفقيرة وتضييق الهوة بين دول الشمال والجنوب أو المركز
والأطراف بإلغاء
الديون وإنهاء استغلال البنك الدولي والصندوق الدولي والوقوف بوجه تمرکز الاقتصاد بيد الدول
الصناعية والغنية
ومساعيها الرامية لدمج الاقتصاد الدولي في منظمة التجارة العالمية أو سوق الإتحاد الأوربي المشتركة
وتوسيع دائرة
الحلف العسكري " الناتو " كقاعدة اسنادية مدعومة بالقوة العسكرية الهمجية , والعمل على دعم برامج
التتمية العالمية
والقضاء على العوامل المسببة لاندلاع النزاعات الإقليمية والحروب الأهلية ومحاربة الأمراض
المستعصية والخطيرة
على الجنس البشري .
15- إعادة التوازن بين الإنسان والطبيعة ووقف استخدام العلم ضد الإنسان وتخريب الأرض ومكوناتها
،وما يشهده كوكبنا
يُظهر مدى انهيار علاقة التبادل بين الإنسان والطبيعة وتزايد الكوارث الطبيعية والتلوث البيئي والاحتباس
الحراري الكوني
والمؤثر على أشكال النشاط البشري والتكامل الطبيعي وظهور أمراض نوعية جديدة متعلقة بأنشطة
صناعية كيميائية
ونوعية محددة تهدد الحياة على كوكب الأرض والذي يتطلب وقف استغلال أراضي الدول الفقيرة وأعلى
البحار لدفن
المخلفات الصناعية الملوثة للبيئة وتقوية دور المنظمات الدولية المهمة بهذا الشأن وتنفيذ الاتفاقات
والمعاهدات الدولية .

- الباب الثاني -

مشروع اللانحة الداخلية

فصل تمهيدي

مبادئ التنظيم :

- الحزب تنظيم سياسي يمثل قناعات وتوجهات أعضائه ورؤيتهم في أحلال نظام سياسي وطني
ديمقراطي من خلال تحقيق
الديموقراطية الداخلية سبيلاً لتكريس وحدته .

- الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي: إتحاد اختياري سياسي يتخذ من المنهج الماركسي دليلاً ومرشداً فكرياً في العمل السياسي، وهو امتداد للحركة الوطنية السورية واستمراراً للحركة الشيوعية من أجل الاستقلال الوطني والسياسي والاقتصادي.

- يعمل ويناضل من أجل إرساء الديمقراطية والوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية وانتزاع الحريات الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ومنظماته.

- تقوم حياة الحزب الداخلية على أساس المبدأ الديمقراطي ضماناً لوحده الفكرية والسياسية والتنظيمية، ما يستلزم:

- 1- حرية المناقشة والحوار وعلى مختلف المستويات، وتتخذ القرارات بالإجماع أو التوافق .
- 2- الحق في الاحتفاظ بالرأي المخالف ضمن التنظيم ومن خلال الحوار والنقاش سبيلاً لتحوله إلى غالبية .
- 3- تكوين الهيئات وعلى جميع المستويات، واختيار المنوبين للمؤتمرات الحزبية، والتحالفية، والحوار مع القوى الأخرى، وكافة النشاطات، عبر الانتخاب الحر المباشر مهما كانت الظروف السياسية.
- 4- اعتماد وتكريس مبدأ القيادة الجماعية في جميع الهيئات القيادية والعمل على محاربة وصد كل ممارسات وأساليب التفرد دون أن ينفي ذلك المسؤولية الفردية وتوزيع المسؤوليات.
- 5- إطلاق المبادرات الفردية لكل عضو في إطار المهمات الموكلة إليه.
- 6- ممارسة النقد والنقد الذاتي بكل حرية في كافة الهيئات ومستوياتها.
- 7- حرية الرأي المعارض والمخالف والتمايز داخل التنظيم وإتاحة الفرصة لطرح الآراء في كافة الهيئات.
- 8- تنمية مختلف أشكال الديمقراطية في كل اللقاءات والاجتماعات الحزبية، دورية أو تداولية أو مؤتمرات، بقدر ما تسمح به ظروف الحزب.
- 10- الحفاظ على وحدة مركز الحزب القيادية وحظر إجراء الاتصالات الجانبية أو قيام الشلل والتكتلات أو أي نشاط يؤدي إلى أضعافه.
- 11- مبدأ التكافؤ بين النساء والرجال وعلى كافة مستويات عمل ونشاط الحزب التنظيمي والسياسي والاجتماعي.
- 12- حرية أبداء الرأي والتعبير عبر منابر الحزب الإعلامية.

الفصل الأول

- تعاريف وإيضاحات:
- الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي : فصيل سياسي ، منتمي سياسياً إلى الجمهورية العربية السورية، وهو اتحاد سياسي طوعي مفتوح لكافة أفراد الشعب السوري ومن في حكمهم ، وكل فئاته الاجتماعية المختلفة.
- الهوية الفكرية : يتبنى الماركسية كمنهج معرفي في التفكير ومصدر أساسي في تحليل الواقع وجدله، وفي التوجه السياسي والتنظيمي، والعمل على تغييره سلمياً.
- أهدافه وغاياته : العمل على إعادة تأسيس العقد الاجتماعي وفق مفهوم المواطنة وبناء الدولة الحديثة من منطلق علماني.
- شعار ورمز الحزب : يتحدد من قبل أعلى هيئة في الحزب وهو " المؤتمر " .
- يراعي الحزب كافة القوانين والأنظمة الإدارية النافذة في ما يخص التقسيمات الإدارية في تواجد هيئاته وعضوية الحزب.
- مشروع اللائحة الداخلية هو ناظم لحياة الحزب لفترة انتقالية تنتهي بعقد " مؤتمر الحزب "
- كافة ما تقدم وتضمن في الباب الأول (1- المقدمة - 2- التنظيم -3- التوجهات العامة) والباب الثاني والفصل التمهيدي والفصول التالية جزءاً لا يتجزأ من هذا المشروع.

الفصل الثاني

عضوية الحزب

مادة 1- لكل سوري بلغ سن الثامنة عشر حق الانتساب بطلب خطي ويترتب على ذلك الالتزام الموافقة على

:

- أ- كافة ما ورد وتقدم للنظام الداخلي واللائحة الداخلية.
- ب - البرنامج الفكري والسياسي .
- ج - الانتظام في إحدى هيئاته الحزبية.
- د - المساهمة في مالية الحزب باشتراك شهري منظم وفق دخله المالي الشهري.
- هـ - عدم الانتماء إلى أي جمعية أو منظمة أو حزب أو القيام بأي نشاط سياسي في الوقت نفسه أو المشاركة بأي نشاط
يتناقض أو يتعارض مع توجهات الحزب الوطنية والقومية .
- و - المحافظة على أسرار وقواعد أمن الحزب .
- ز - ممارسة النقد الذاتي الموضوعي لأخطائه ونواقصه من أجل تصويبها ومعالجتها وكذلك تجاه الأعضاء والهيئات .
- ح - أن يكون مثلاً في أخلاقه وفي عمله وحياته العامة والخاصة .
- ط - الانتماء لمنظمات المجتمع المدني أو المساهمة في إي نشاط عام لا يتعارض مع خطط وقرارات الحزب .

مادة 2- يترتب على قبول الانتساب العضوية :

- أ- قبول الترشيح لعضوية الحزب بتزكية عضوين وقرار من الهيئة الحزبية بمنح العضوية بانقضاء ستة أشهر .
- ب - وقرار من اللجنة المركزية في حالة الأعضاء السابقين أو الذين كانوا منتمين لأحزاب وتنظيمات سياسية أخرى
بعد فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .
- ج - بقبول الانتساب يؤدي العضو القسم الحزبي أمام الهيئة الحزبية .
- د - يمنح بعد شهر بطاقة حزبية مؤرخة بداية انتسابه وتأدية التزاماته الدورية .

مادة 3- واجبات العضو :

- أ - المشاركة المنتظمة في اجتماعات هيئته الحزبية .
- ب - رفع مستواه الفكري والسياسي والثقافي وصولاً لتعميق وعيه وعلاقته بالواقع .
- ج - المشاركة في توزيع نشر الحزب الأساسي أو النشر التحالفي .
- د - تنفيذ سياسة الحزب وقراراته والمساهمة قولاً وفعلاً في تحقيق أهداف الحزب السياسية والاجتماعية .
- هـ - الحفاظ على وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية , كمصدر لقوته وضمانة لاحترام خطه السياسي .
- و - تعزيز الديمقراطية الحزبية الداخلية وتطوير نشاط الأعضاء ومبادراتهم الشخصية .
- ز - تعزيز الروابط السياسية والنضالية مع القوى اليسارية والديموقراطية والقومية .
- ح - العمل بجد ونشاط لتوسيع صفوفه ونشر فكره وخطه السياسي وتوثيق صلات الحزب في نضاله اليومي .
- ط - العمل من أجل التنمية الاجتماعية ومحاربة التشكيلات التقليدية والإقطاع السياسي والرواسب القبلية والعشائرية
والطائفية والمذهبية والانفصالية ومحاربة التعصب القومي والشوفيني .
- ي - إبلاغ الهيئة الحزبية بتغيير موقع عمله أو سكنه لتسهيل استمرار نشاطه الحزبي والتحاقه بهيئة جديدة .

مادة 4- حقوق العضو :

- أ - حرية أبداء الرأي والتعبير في النقاش والحوار دون تحولها إلى نشاط انقسامي أو تكتلي .
- ب - حرية الترشيح والانتخاب في جميع الهيئات التنظيمية والمؤتمرات أو أي نشاط يتعلق بهذا الحق .

- ج - المساواة وعلى كافة المستويات بين المرأة والرجل في النشاط التنظيمي والسياسي والاجتماعي.
- د - الترشيح لعضوية اللجنة المركزية بعد مضي ثلاث سنوات دون انقطاع.
- هـ - تقديم الاقتراحات للهيئات القيادية بالطرق التنظيمية أو طرح الأسئلة وحق الإجابة عليها.
- و - حق الطعن في أي تدبير يتخذ بحقه أمام هيئة التحكيم والرقابة المالية بالطرق التنظيمية.
- ز - حضور أية محاسبة تجري ضده ولا يتخذ القرار بحقه قبل الاستماع إلى وجهة نظره .

مادة 5- انتهاء العضوية : تسقط أو تلغى العضوية في الحالات التالية :

- أ - الاستقالة من الحزب بطلب خطي أو شفهي لأسباب شخصية.
- ب - تجميد أو وقف العضوية الاختياري في حالات تتعلق بأسباب شخصية.
- ج - عدم تسديد الاشتراك الشهري لمدة سنة كاملة ومتصلة.
- د - الفصل من الحزب بسبب خرق المادة (1) أو تقدير هذا الأمر في خرق المادة (2) من هذه اللائحة الناظمة.

مادة 6- إعادة العضوية : يمكن استئناف أو إعادة العضوية في الحالات التالية :

- أ - العودة عن الاستقالة بطلب انتساب جديد , وطلب استئناف العضوية في تجميد أو وقف العضوية , ولا تتحسب الفترة
- الفاصلة في هذه الحالات الثلاث في قدم الحياة الحزبية.
- ب - تسديد الاشتراك الشهري عن سنة كاملة من العضو نفسه وطلبه ذلك .

مادة 7- يصدر قرار الفصل :

- أ - بالنسبة لأعضاء الفرق عن " لجنة المحافظة " .
- ب - أما أعضاء لجنة المحافظة : عن لجنة التنسيق إن لم يكن عضواً في اللجنة المركزية وقرار لجنة التحكيم والرقابة .
- ج - أعضاء لجنة التنسيق واللجنة المركزية : عن اللجنة المركزية بالأغلبية ويخضع لمصادقة المؤتمر العام .

مادة 8- أحكام عامة في العضوية :

- أ - يجوز لمن أمضى ثلاث سنوات في الحزب مستمرة أن يترشح عضواً في هيئات الحزب القيادية.
- ب - لا يجوز لعضو الحزب ترشيح نفسه لمهام قيادية بعد تولي ذلك في دورتين متتاليتين.
- ج - تسترد البطاقة الحزبية من العضو في الحالات التي وردت في المادة (4) المتعلقة بانتهاء العضوية.
- د - يمكن للجنة المركزية منح بطاقة " شرف " لقدامى الحزب الراغبين في ذلك.
- هـ - يمكن للجنة المركزية إعفاء العضو من الاشتراك وفي حدود ضيقة ومؤقتة لأسباب الوضع المعاشي لهذا العضو .

الفصل الثالث

هيكلية الحزب

الفرقة - لجنة المحافظة - اللجنة المركزية - لجنة التنسيق - لجنة التحكيم والرقابة - المؤتمر

مادة 9- الفرقة :

- أ - منظمة حزبية , تشكل القاعدة الأساسية للحزب وتضم من ثلاث إلى خمسة أعضاء ويمكن أن تقوم على اعتماد
- الحي السكني أو القرية أو الناحية أو البلدة أو عمل مهني أو اتحادي أو وحدة العمل أو الشأن المشترك.
- ب - تتشكل الفرقة بقرار من لجنة المحافظة مؤقتاً بسبب غياب الفرعيات والمحليات .
- ج - يترأس الفرقة عضواً منتخباً من بين أعضائها بالأغلبية , يتولى إدارتها وتقوم صلته مع " لجنة المحافظة " .
- د - لأعضاء الفرقة توزيع المهام الحزبية بالتوافق أو بالتكليف .
- هـ - تعقد اجتماعاً سنوياً لاختيار من يمثلها في مؤتمر المحافظة .
- و - لأسباب موجبة , بموافقة لجنة المحافظة , بحضور أحد أعضائها , يمكن لها عقد لقاء استثنائي .
- ز - الترشيح لعضوية الحزب وإصدار قرار العضوية بعد موافقة " لجنة المحافظة " .
- ح - البحث في إسقاط وإلغاء العضوية وإعادتها .

مادة 10- لجنة المحافظة :

- أ - هي الهيئة الحزبية القيادية في المحافظة التي تتولى الإشراف والتوجيه على عمل التنظيم ونشاط الحزب وفق أهدافه و برامجه الفكرية والسياسية والتنظيمية (لفترة انتقالية حالياً مشكلة من كوادر حزبية).
- ب - إن انتخاب لجنة المحافظة هو أحد أعمال جدول مؤتمر المحافظة الذي ينعقد كل سنتين والذي يبحث نشاطها خلال الفترة ما بين مؤتمرين.
- ج - يتكون أعضاء المؤتمر من المندوبين المنتخبين في مؤتمرات الفرق و الفرعيات و المحليات وفق التمثيل النسبي.
- د - تعتبر اللجان المشكلة لفروع المحافظات والذين تم اختيارهم لفترة انتقالية تنتهي بانعقاد المؤتمر العام.
- هـ - يتم بالانتخاب أو التوافق توزيع المهام للمكاتب = التنظيم والمالية والأنشطة السياسية والثقافية والإعلامية والنقابية بين الأعضاء.
- و - ترفع اللجنة المركزية كل شهرين تقريراً عن مجمل نشاطاتها في المحافظة و تنظم العلاقة مع اللجنة المركزية عبر العضو الممثل لها أو عضو اتصال في حال عدم وجود تمثيل لها.
- ز - تلتزم برفع كافة ملفات المنازعات والخلافات الحزبية والتنظيمية عبر اللجنة المركزية التي تعرضها بدورها على " لجنة التحكيم والرقابة " .
- ح - مسؤولة عن تنفيذ النظام الداخلي واللوائح والقرارات التي تصدر عن الهيئات القيادية في الحزب ولها حق الطعن أمام " لجنة التحكيم والرقابة " في ما ينم عن أي مخالفة.
- ط - دراسة كافة المقترحات والملاحظات التي ترد لها من الهيئات الحزبية واتخاذ ما تراه تقديراً مصلحاً للحزب.

مادة 11- اللجنة المركزية :

- أ - الهيئة القيادية الأعلى للحزب , وتتولى مسؤولية قيادته بين مؤتمرتين وتنفيذ برامجه وأهدافه وقراراته التي أصدرها المؤتمر والتوجهات العامة للحزب ويتم انتخاب أعضائها من قبل أعضاء المؤتمر .
- ب - تتخذ القرارات وتضع سياسة الحزب بما ينسجم مع المقررات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر وتتولى إصدار البيانات والتقارير السياسية واختيار من يمثل الحزب في نشاط تحالفاته السياسية والمؤتمرات و اللقاءات والندوات على المستويين الإقليمي والدولي .
- ج - تجتمع اللجنة المركزية خلال شهر من انتخاب أعضائها ويترأس إدارة الاجتماع العضو الأكبر سناً فيها لانتخاب " لجنة التنسيق " وتوزيع مهام المكاتب الحزبية من بين أعضائها لتسيير أعمالها ومتابعة تنفيذ قراراتها كما تضع اللجنة المركزية لائحة تنظم أعمالها ونشاطاتها .
- د - تجتمع اللجنة المركزية كل ثلاثة أشهر أو بدعوة من قبل " لجنة التنسيق " لاجتماع استثنائي في حالة الضرورة أو بالتوافق بين أكثرية الأعضاء.
- هـ - تتولى التحضير للمؤتمر كل ثلاث سنوات بإعداد كافة مشاريع الوثائق اللازمة من قبل اللجان المختصة للصياغة ولجنة المتابعة وإصدار اللائحة التنفيذية وانتخاب المندوبين الأعضاء في المؤتمر, ويعتبر أعضاء اللجنة المركزية مراقبين في المؤتمر في حال عدم انتخابهم .
- و - للجنة المركزية، بأغلبية أعضائها، ترقيين عضوية العضو المتغيب عن اجتماعاتها العادية لأربع دورات

متتالية.

ز - مراقبة تنفيذ سياسة الحزب وتوجيهاته و سير أعمال الحزب من قبل " لجنة التنسيق " عبر تقارير عن هذه الأعمال

و أقرار أو تعديل القرارات التي تضعها هذه اللجنة.

ح - يمكن لها حل أو تشكيل " لجنة المحافظة " لأسباب وجيهة ومعللة وبقرار من لجنة التحكيم والرقابة المالية.

ط - تصدر جميع القرارات والتقارير باسم اللجنة المركزية الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي.

ي - يعتبر اجتماعها شرعياً بحضور ثلثي أعضائها , وتكون قراراتها شرعية بأكثرية الأعضاء الحضور.

ك - إصدار قرارات عودة الرفاق الذين في مواقع قيادية باقتراح من المنظمات والهيئات التنظيمية أو طلب خطي للرفيق

مع الأخذ بالاعتبار تاريخه التنظيمي ومكانته السياسية والاجتماعية وقدراته الفكرية والثقافية.

م - تصدر بعد اختتام كل دورة لاجتماعها " رسالة " عن مجمل أعمال هذا الاجتماع موجهة لهيئات وأعضاء الحزب.

ل - تصدر نشرة داخلية " حياة الحزب " تمثل آراء الرفاق ووجهات نظرهم , ويتولى مكتب الإعلام إصدار جريدة

سياسية تعتبر لسان الحزب الموجه للرأي العام .

مادة 12- لجنة التنسيق :

أ - تعتبر لجنة التنسيق المركز القيادي للحزب وهي مسؤولة أمام اللجنة المركزية عن تنفيذ سياسة الحزب وتوجيهاته

وتسيير أعمال الحزب اليومية وقرارات اللجنة المركزية ما بين اجتماعين.

ب - إقامة العلاقات مع من تولى مناصب قيادية في الحزب من الرفاق القدامى للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم .

ج - المتابعة التنظيمية والإشراف على منظمات الحزب في أوساط الجاليات السورية خارج البلاد.

د - المشاركة في النشاط الإعلامي عبر مكتب الإعلام بما يخدم سياسة الحزب وتوجيهاته.

هـ - تنوزع مهامها الحزبية والسياسية بالتوافق بين أعضائها ويمكن لها التنسيق مع مكاتب اللجنة المركزية في هذه

المهام وخاصة " مكاتب التنظيم والإعلام " .

و - إدارة نشاطات الحزب مع حلفائه والمشاركة و الحوار مع القوى والمنظمات السياسية الأخرى.

مادة 13- لجنة التحكيم والرقابة :

أ - يتم انتخاب أعضاء اللجنة في المؤتمر العام للحزب ويراعي في ترشيحهم القدم والخبرة والتجربة والمهنة وعدم

العضوية في هيئات قيادية أخرى ، ولهم صفة الاستقلالية عن اللجنة المركزية ومسؤوليتهم جماعية أمام المؤتمر .

ب - تجتمع خلال شهر من انتخاب أعضائها لتقاسم وتوزيع المهام بالتوافق

ج - تتولى الإشراف على تطبيق اللائحة الداخلية للحزب وتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر واللجنة

المركزية والفصل في الخلافات والمنازعات الحزبية وإصدار أحكام الفصل من الحزب و البت بقبول العضوية.

د - مراقبة تنفيذ القرارات المتعلقة بسياسة الحزب المالية والمصادقة على قطع الحسابات الختامية والموازنة السنوية

و المتعلقة بالإيرادات والنقبات المقدمة من اللجنة المركزية حسب التعليمات التي تصدر عنها كهيئة مجتمعة.

هـ - إن كافة الأحكام الصادرة، و خلاصة التدقيق في المسائل المالية، تعتبر باثة وقطعية بعد مصادقة المؤتمر العام.

و - يلتزم مكاتب التنظيم والمالية، في اللجنة المركزية، بالتعاون مع لجنة التحكيم والرقابة في تقديم الوثائق والأدلة التي

تندرج في اختصاصها.

ز - لها حق التحقق المباشر عن كافة الأوضاع المتعلقة باختصاصها للوقوف على صحة الوقائع والملابسات فيها.

ح - تصدر أحكامها بالأكثرية المطلقة ،في المنازعات الحزبية والتنظيمية والمصادقة الجماعية في المسائل المالية مع حق وضع الملاحظات على الدخل والصراف .
ط - يمكن لها اتخاذ تدابير مؤقتة تتناسب مع طبيعة المسائل المطروحة أمامها قبل إصدار أحكامها .

مادة 14- المؤتمر العام والاستثنائي:

- أ - يعقد المؤتمر العام للحزب كل أربع سنوات ويمكن عقد مؤتمر استثنائي بعد مضي سنة وكلما دعت الضرورة .
- ب - يتم ترتيب عقد المؤتمر العام والاستثنائي بدعوة من اللجنة المركزية بعد اتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بالتوقيت والمكان المناسبين لعقده .
- ج - يحق لثلثي أعضاء اللجنة المركزية الدعوة لعقد المؤتمر العام في حال التأخير أو التقصير مدة ستة أشهر كما يحق للجان المحافظات التتادي لعقد اجتماع لانتخاب لجنة لعقد المؤتمر إذا تأخرت اللجنة المركزية أو تلكأت عن عقده مدة عام .
- د - تصدر اللجنة المركزية كافة مشاريع ووثائق المؤتمر وتعلنها قبل فترة أربع أشهر على الأقل من عقده وتتولى تنفيذ اللانحة التنفيذية ونسب التمثيل وتوزع جدول أعمال المؤتمر على المندوبين المنتخبين لعضوية المؤتمر .
- هـ - تطرح كافة مشاريع ووثائق المؤتمر للنقاش العلني والعام لأخذ الآراء والمقترحات في المسائل المطروحة وكذلك في المشاريع والأنظمة الخاصة بعمل المنظمات و اللجان القيادية للحزب .
- و - تنتهي مهمة اللجان المكلفة بصياغة المشاريع والوثائق وتتولى " لجنة المتابعة " مهمة تناول ودراسة الاقتراحات والملاحظات المقدمة من قبل منظمات الحزب والرفاق القدامى وأصدقاء الحزب وتقدير جديتها وإضافة المفيد منها .
- ز - أعضاء المؤتمر هم المنتخبون في مؤتمرات لجان المحافظات وعلى أساس التمثيل النسبي ويعتبر حضور أعضاء اللجنة المركزية و لجنة التحكيم والرقابة المالية بصفة مراقبين في حال عدم انتخابهم .
- ح - يمكن للجنة المركزية دعوة أعضاء شرف من الرفاق القدامى وبما لا يتجاوز ثلاث رفاق لحضور المؤتمر بصفة مراقبين ويترتب على هذه المشاركة إمكانية قبول ترشيح وانتخاب هؤلاء اللجان المنتخبة .
- ط - ينتخب المؤتمر وبالاقتراع السري أعضاء اللجنة المركزية ولجنة التحكيم والرقابة والمصادقة على قرارات وأحكام لجنة التحكيم والرقابة الصادرة بين مؤتمرين .
- ي - إصدار القرارات والتوصيات المتعلقة بالحزب وسياستة وتوجهاته ونشاطاته وتحالفاته ومشاركاته في كافة الأنشطة الدولية والداخلية الحزب .
- ك - يجب ألا يتجاوز عدد أعضاء اللجنة المركزية ولجنة التحكيم والرقابة ثلث أعضاء المؤتمر .
- ل - يراعى في انتخاب أعضاء اللجنة المركزية تمثيل منظمات المحافظات ومنظمات الحزب في بلدان الاغتراب .
- م - ينحصر انعقاد المؤتمر الاستثنائي في الغاية المحددة لانعقاده ولا يمكن أحداث تغييرات جوهرية في طبيعة القرارات والتوصيات أو إجراء تغيير في اللجان المنتخبة من قبل المؤتمر العام .
- ن - يحظر على كافة أعضاء المؤتمر والحضور والضيوف مغادرة مكان انعقاد المؤتمر حتى إعلان انتهاء أعماله .
- خ - يقدم هذا المشروع كاملاً بعد استكمال مناقشته ويعتبر من وثائق المؤتمر ويكسب درجة التنفيذ بالمصادقة عليه .
- غ - يتخذ المؤتمر قراراً , يحدد فيه شعار ورمز الحزب، يوضع على كافة نشراته ووسائله الإعلامية .

- الفصل الرابع -

مالية الحزب

مادة 15- مالية الحزب وميزانية :

أ - تتكون مالية ودخل الحزب من الاشتراكات الشهرية للأعضاء ورسوم الانتساب والتبرعات وإيرادات النشاط

الإعلامي والنشاط الاستثماري المالي المراعية للقوانين النافذة.

ب - ينظم المكتب المالي السجل الخاص بهذا النشاط في حقلين : الأول , حقل الواردات ويدون فيه أرقام الحسابات التي

تمثل كافة الأموال التي دخلت في حساب الحزب والحقل الثاني , النفقات ويمثل أرقام كافة النفقات كما ويمكن فتح

سجل مساعد تحدد نوع الدخل والإنفاق .

ج - يلتزم المكتب المالي بتقديم تقرير عن الحسابات المالية نصف سنوية , وكشف يمثل قطع الحسابات بنهاية العام يضم

أرقام تفصيلية لكل حساب وتقرير شامل عن الأوضاع المالية .

د - يتقدم المكتب المالي للجنة المركزية بمشروع موازنة مالية في بداية العام يشمل تقديراته لحجم الإيراد والإنفاق .

هـ - تخضع كافة الحسابات المالية وسجلات المكتب المالي للتدقيق والمصادقة وتصديق قطع الحسابات الختامية من قبل

لجنة التحكيم والرقابة .

و - يمكن للجنة التحكيم والرقابة حل المكتب المالي لأسباب معللة تتعلق بالنزاهة وإبلاغها للجنة المركزية بقرار الحل

لتعمل على تشكيل مكتب بديل في اجتماع منعقد ومتابعة أوضاع المكتب المنحل .

ز - رفض تلقي أي دعم مادي غايته المساس باستقلالية قرار الحزب وتوجهاته السياسية .

- الفصل الخامس -

أحكام انتقالية

مادة 16- أحكام انتقالية :

أ - تتمثل القيادة الحالية للحزب بـ " لجنة التنسيق " المنتخبة في اللقاء الموسع الذي عقده الحزب وضم أغلبية كوادر

الحزب والتي تولت تسيير نشاطات الحزب السياسية و منظماته في المحافظات .

ب - لجنة التنسيق مكلفة بإنجاز كافة المشاريع والوثائق وتقديمها لكافة أعضاء الحزب وأصدقائه وحلفائه وللرأي العام

وتتلقى كافة الملاحظات والمقترحات المفيدة لغاية تعديلها قبل تقديمها إلى المؤتمر العام بشكلها النهائي .

ج - تتكلف " لجنة التنسيق " باتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بالتوقيت والمكان المناسبين لعقد المؤتمر العام وإصدار اللائحة التنفيذية .

د - أعضاء لجنة التنسيق وكوادر الحزب في المحافظات أعضاء في المؤتمر القادم .

هـ - يمكن استكمال التقسيمات التنظيمية (الفرعية - المحلية -) عندما ترى قيادة الحزب ضرورة إحداثها وتعديل

هذه اللائحة الداخلية وبموافقة المؤتمر .

- الفصل السادس -

تعديل النظام الداخلي

- مادة 17- تعديل هذا النظام :
- أ - يقترض عند الحاجة لإجراء أي تعديل على النظام الداخلي طرح مشروع التعديل للحوار والنقاش قبل أربع أشهر من انعقاد المؤتمر.
- ب - لا يمكن تغيير النظام الداخلي قبل مرور أكثر من خمسة سنوات , وعند تقدير الحاجة إلى تغييره يقترض طرح المشروع مع الوثائق المطروحة والصادرة من قبل اللجنة المركزية للنقاش العام.
- الفصل السابع -
- مادة 18- من حق وصلاحيه الهيئة القيادية،المنتخبة من المؤتمر،أن تتعامل مع هذا النظام الداخلي وفق الواقع التنظيمي الراهن وماتراه مناسباً.